2020 العدد 67

دراسات تنموية

دور مؤسسات العمل العربي المشترك والمؤسسات الإنمائية والتمويلية العربية في الحد من الفقر متعدد الأبعاد- نظرة تحليلية

د. نواف أبو شماله

سلسلة دراسات تنموية:

سلسلة تنموية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آملين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة دراسات تنموية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

دور مؤسسات العمل العربي المشترك والمؤسسات الإنمائية والتمويلية العربية في الحد من الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية - نظرة تحليلية

إعداد

د. نواف أبو شماله

العدد (67) 2020

المحتويات

الملخص 7

أولا: مبررات مواجهة الفقر بمختلف أبعاده 8

ثانياً: واقع الفقر والفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية: مسار مهدد للاستدامة 13

ثالثاً: جامعة الدول العربية: واقع وكفاية الدور المؤسسي 25

رابعاً: مواجهة أبعاد ظاهرة الفقر في قرارات جامعة الدول العربية - الإطار التشريعي 28

خامساً: واقع كفاية وكفاءة آليات العمل: المؤسسات العربية المتخصصة تحت مظلة العمل العربي المشترك 32

سادساً: مؤسسات التمويل الإنمائي العربية 40

سابعاً: دور المؤسسات الإنمائية والتمويلية القطرية والدولية – مجموعة التنسيق 49

ثامناً: التقييم والتقدم إلى الأمام: خطة وآليات العمل 55

الملاحق 62

المراجع 65

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى البحث في دور مؤسسات العمل العربي الواقعة تحت مظلة جامعة الدول العربية، وكذلك المؤسسات الإنمائية والتمويلية الإقليمية والوطنية العربية في تبني برامج تسهم في الحد من مظاهر الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية. وذلك مساهمة في تحقيق أجندة التنمية المستدامة SDGs الممتدة للعام 2030. بما يتضمنه ذلك من استعراض لظاهرة الفقر بشكل عام والمتعدد الأبعاد بشكل خاص، والذي يمثل محور أساسي لمجالات العمل ضمن أهداف التنمية المستدامة، إضافة لاستعراض طبيعة ومهام مؤسسات العمل العربي المشترك، والمؤسسات الإنمائية والتمويلية الإقليمية والوطنية العاملة في المنطقة، لتقييم مدى تناسب وتوائم جهودها وأولويات عملها مع طبيعة المظاهر المتعددة للفقر ومتطلبات علاجها. بما يمكن أن يلقي قدر من الضوء أو يسهم في تقييم مدى قدرة هذه المؤسسات على لعب دور فاعل في التعامل مع ظاهرة الفقر بمختلف أبعادها، ويمهد السبيل لاقتراح الخطوات أو الإمكانات المتاحة أمام هذه المؤسسات لتأدية دور أكثر اتساعاً وفعالية في مساعدة الدول العربية لمواجهة تلك الظاهرة بمختلف أبعادها.

هذا إضافة للسعي للإجابة على تساؤلات جوهرية وهي، هل المؤسسات القائمة قادرة على المساهمة الفاعلة في التعامل مع انتشار مستويات الفقر المتعدد الابعاد في المنطقة العربية؟ أم أن الأمر يتطلب إقامة وتأسيس أطر وتنظيمات جديدة للاضطلاع بهذه المهمة؟ أم يتطلب الأمر التوجه لتطويع وموائمة دور هذه المؤسسات مع طبيعة الأهداف المرجو الوصول اليها؟ أخذاً في الاعتبار طبيعة تعدد مظاهر الفقر في مختلف جوانبه المادية والمعيشية والتعليمية والصحية، وتطور مفهومه من النطاق الضيق الذي يتمحور حول القدرة الشرائية معيار الدخل "الفقر المطلق"، إلى نطاقه الأكثر اتساعا الذي يتضمن جوانب أكثر تعدداً تعكس بشكل حقيقي الفقر في القدرات والإمكانات "الفقر متعدد الأبعاد". (Robert Walker ,2015).

أولا: مبررات مواجهة الفقر بمختلف أبعاده

تجدر الإشارة إلى ما أكدته مسيرة التنمية والتطور الاقتصادي في العالم ولاسيما فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى وقتنا الراهن من وجود دور محوري ومتنامي للمؤسسات الدولية والإقليمية والصناديق المالية والإنمائية في التصدي للعديد من المظاهر والاشكالات الهيكلية التنموية التي تمس الدول والمجتمعات. ممثلا بشكل خاص في أنشطة مؤسسات بريتون وودز وباقي المؤسسات المتخصصة التي تأسست في إطار الأمم المتحدة. وذلك من خلال أنشطتها وبرامجها التمويلية التي تتسم في معظمها بالمشروطية conditionality مع الدول المستفيدة، تتماس بمستويات متفاوتة (إيجاباً أو سلباً) مع أبعاد ظاهرة الفقر المختلفة (أبوشماله،2014).

حتى أن مشروع مارشال الاقتصادي (1947) الذي دفع مسيرة إعادة البناء والنمو الاقتصادي في أوروبا (الغربية في ذلك الحين)، قد امتدت تأثيراته إلى العديد من جوانب الفقر متعدد الأبعاد من خلال دوره الأساسي في دفع النمو والطلب الكلي ومستويات التشغيل وخلق فرص العمل ودفع دورة الدخل والإنتاج بشكل عام. بل إن البرامج الإصلاحية والتمويلية والاقتصادية التي تتبناها مؤسستي البنك والصندوق الدوليين تتضمنان بشكل واضح معالجة الإشكالات الاقتصادية في إطار الاقتصاد الكلي (الموازين العامة والهياكل الاقتصادية) ولكن ضمن محدد مراعاة البعد الاجتماعي في تطبيق حزم تلك السياسات والبرامج الإصلاحية. بما في ذلك تلك البرامج التي يتم إقرارها لتنمية وتحفيز دور القطاع الخاص في الاقتصادات الوطنية، ودفع التوجه التصديري، وتبني نموذج النمو الشامل ذو الطابع التشغيلي الغني بالوظائف. هذا إلى جانب التمويل والمساعدات المقدمة المباشرة إلى قطاعات البنى الأساسية والطرق ومشروعات التنمية الريفية وتدعيم قطاعات

التعليم والصحة وتوليد وتوزيع الطاقة، وإعادة توجيه الدعم من خلال تحسين عمليات الاستهداف، وغيرها من البرامج المتوجهة بشكل أكثر استهدافاً لقضايا الفقر متعدد الأبعاد في الدول النامية والدول الأقل نمواً(Jeffry Frieden,2017). وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن أول ظهور لمصطلح أو مفردة "الفقر" ضمن مفردات وخطط عمل البنك الدولي كان عام 1973، في كلمة الرئيس الخامس للبنك الدولي Robert McNamara، وأنه رغم عدم تضمن اتفاقية إنشاء البنك لهذا المصطلح، إلا أن رسالة البنك يجب أن تكون العمل على تخفيف الفقر المطلق، الذي ينتقص من الكرامة الإنسانية لنحو 40% من شعوب الدول النامية في ذلك الوقت (world bank,2019a).

يرصد الفكر الاقتصادي والتنموي، لاسيما خلال القرنين الماضيين اهتماماً واضحاً برصد وبمحاولات قياس الفقر وتحديد أسبابه، ومن ثم طرح السبل الأكثر مناسبة لمعالجته، ولعل أبرز تلك الجهود أو المحاولات ما قام به Benjamin Seebohm Rowntree من دراسات متتابعة في الأعوام 1899، 1935، 1951 حول الفقر في مدينة (York) في المملكة المتحدة، وذلك اعتماداً على دراسات مسحية وأخرى قائمة على أسلوب العينة (Wallace,2016, and JRF,2019). وقد تنامي هذا الاهتمام كجزء من معالجة قضايا التنمية منتصف القرن الماضي، حيث انصب الاهتمام على طرح معالجات كلية تدفع للتنمية الاقتصادية التي تحسن الدخل ومستويات المعيشة وذلك من خلال التركيز على النمو وتراكم رأس المال ومن ثم تحسن الدخل المتاح للمواطن (Shaohua, and Ravallio,2000). وشهد العالم بعد ذلك إدراكا لقضية الفقر كحالة خاصة قد تواجه العديد من الدول بما فيها الدول المتقدمة حيث تواجه أقاليم أو مدن أو شرائح مجتمعية داخل تلك الدول حالات واضحة من الفقر مقارنة بباقي أقاليم الدولة وشرائحها المجتمعية

(Lucia, and. Naschold,1999). وكان تقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي في العام 2001/2000 قد أطلق تحت عنوان "شن هجوم على الفقر" وذلك إدراكا لمخاطر هذه الظاهرة. على المجتمع والاقتصاد ومستقبل النمو والتنافسية، حيث يعيش الفقراء دون التمتع بحرية العمل والاختيار التي يعتبرها الأغنياء أمراً مسلماً به، وكثيراً ما يفتقرون إلى ما يكفي من الغذاء والمأوى، والتعليم والرعاية الصحية، مما يحرمهم من التمتع بالحياة التي يتمناها كل إنسان. كما أنهم معرضون بشدة للإصابة بالأمراض، وآثار الاضطراب الاقتصادي، والكوارث الطبيعية. وكثيراً ما يتعرضون لسوء المعاملة من مؤسسات الدولة والمجتمع، ولا يملكون القدرة على التأثير على القرارات الهامة التي تؤثر في حياتهم. وكل هذه الأمور تمثل أبعاد لظاهرة الفقر. تجدر الإشارة إلى تضمن هذا التقرير الأبعاد المتعلقة بقضايا التمكين، والأمن، والخيارات، بالنسبة للفقراء، والتي أخذت زخماً قوياً منذ ذلك الحين وصولاً لأهداف التنمية المستدامة 2030 (الشكل رقم 1)

الشكل رقم (1) أهداف التنمية المستدامة SGGs

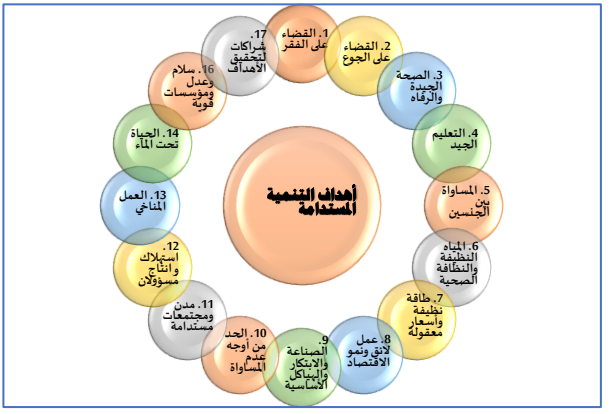

UNDP, (2019): "Sustainable Development Goals". (https://www.undp.org/content/undp/en/home/sustainable-development-goals.html)

كما أن من أشـــد مخاطر الفقر هو فقد الحافز والثقة في المســتقبل لدى من يعيشون فيه، حيث يترسخ لديهم الإحساس بأن الافلات منه أمراً مستحيلاً. كذلك سلط عدد من الباحثين الضــوء على مخاطر الفقر كونه ممارســة من ممارســات الإقصــاء الاجتماعي والسياسي، وهو ما يمثل بدوره مهدد للممارسة الديمقراطية ليس فقط في الدول النامية بل في الدول المتقدمة أيضا. (Martin gilens,2005)

وقد تطور الفكر التنموي منذ ستينيات القرن الماضي وصولاً للتسعينات التي شهدت بلورة أكثر نضجاً ووضوحا للتعامل مع ظاهرة الفقر كتحدي إنساني يهدد مستقبل التنمية للعالم، حيث تمّ الخروج تماماً من إطار التعامل مع الفقر اعتماداً على معايير ترتبط بإجمالي الناتج القومي وتراكم رأس المال باعتباره المتغير الحاكم الذي تبلور في الســتينيات، وأعتبر الأداة المثلى للتنمية ومن ثمَ الحد من الفقر (Singer,1965). وكذلك مقاربات الســبعينيات التي ركزت على تلبية الاحتياجات الأســاسية للفقراء كهدف لعملية التنمية (Browne.S,1997). إضــافة لمقاربات الثمانينيات التي ســاد فيها الفكر الليبرالي الجديد الذي ركز على قضايا التحرر الاقتصادي والعمل وفق آليات السوق وتوسيع دور القطاع الخاص والتحول الهيكلي ومن ثم دفع النمو الاقتصــادي، مع تجاهله لقضــايا التوزيع والعدالة والفقر.

وقد شهدت التسعينيات من القرن الماضي ما يمكن أن يطلق عليه إعادة المصالحة والربط العضــوي بين تحقيق النمو وتخفيض أعداد الفقراء، فيما يعرف بالنمو المحابي أو المنحاز للفقراء Pro-Poor Growth (World Bank,2005). ومع نهاية التســعينيات تطور التعامل مع هذه القضية لتأخذ المعالجات والمبادرات ضمن الأطر متعددة الأطراف الريادة في قيادة التعامل مع قضايا الفقر بمختلف أبعاده، من خلال أهداف الألفية MDGs2000

الممتدة للعام 2015، والتي تضـــمنت ثمانية أهداف تتمحور حول الفقر وأبعاده المختلفة، أبرزها : القضـاء على الفقر بجميع أشـكاله في كل مكان، والقضـاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّـنة وتعزيز الزراعة المسـتدامة، وضـمان التعليم الجيد المنصـف والشـامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، وتمكين كل النسـاء والفتيات، وضـمان توافر المياه وخدمات الصـرف الصـحي للجميع، وضـمان حصـول الجميع بتكلفة ميسـورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمسـتدامة، وأخيراً تعزيز النمو الشـامل، وتوفير العمل اللائق للجميع. وهي الأهداف التي يتضـح تمحورها فعلياً حول الفقر متعدد الأبعاد والقضـايا محل اهتمامه. وصـولاً للإقرار العالمي لأهداف التنمية المسـتدامة SDGS 2015 الممتدة للعام 2030. والتي توسـعت وفصّـلت في تصـديها لكافة الإشـكالات والأبعاد المتصـلة بقضـية قدرة أنماط التنمية على الاسـتدامة والتي تتضـمن في العديد من جوانبها جوانب متنوعة متصلة بظاهرة الفقر من زاوية أوسع حيث التصدي لمختلف أبعاد وأشكال الفقر في القدرات والقصـور في مسـتويات التمكين للمواطنين، حيث تمت صـياغة مؤشـر لقياس الفقر متعدد الأبعاد MPI يقوم على تقييم مجالات أساسية ثلاثة (مستوى المعيشة والخدمات التعليمية والخدمات الصحية) تقوم بدورها على عشـرة مؤشـرات تقوم بتقييم تلك المجالات (UN,2019). (الشكل رقم2)

الشكل رقم (2)

Source: UNDP, (2019),'Multidimensional poverty index- MPI'.

ثانياً: واقع الفقروالفقرمتعدد الأبعاد في الدول العربية: مسارمهدد للاستدامة

بالتوازي مع تطور الفكر الاقتصـادي والتنموي المعني بقضـايا التنمية بوجه عام والفقر بوجه خاص، تطورت منهجيات القياس للفقر، لاسـيما منذ العام 1990 مع صـدور الدليل الأول للتنمية البشـرية في العالم الصـادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الذي اعتمد على توسيع النظر لقضية التنمية ومستويات المعيشة واقتصارها على معيار الدخل ليتم تضمين بعدي الصحة والتعليم. وصولا للعام 2010 الذي شهد تطوير القياس حيث تمت إضـافة ثلاثة أدلة ممثلة في (الفقر، وعدم المسـاواة، وتمكين المرأة) باعتبارها أبعاد مختلفة للتنمية البشـرية. لتتضـمن دليل الفقر المتعدد الأبعاد، ودليل التنمية البشـرية معدلاً بعامل عدم المسـاواة، ودليل الفوارق بين الجنسـين. وفي العام 2014 تمَ إطلاق دليل

للتنمية حسب الجنس، وذلك سعياً لمزيد من دقة تحليل واقع الفقر بمختلف أبعاده بالنسبة للرجال والنساء، لاسيما أن العديد من التقارير والدراسات الدولية قد وثقت ما يمكن أن يطلق عليه ظاهرة "تأنيث الفقر"، حيث تواجه النساء مستويات أعلى من الرجال في مواجهة الفقر والفقر متعدد الأبعاد في الدول النامية بشكل عام. (UNDP,2019).

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة الى أن ظاهرة الفقر بمختلف أبعادها هي تحدي عالمي لايزال يواجه أكثر من 100 دولة تضم نحو 5.7 مليار نسمة من سكان العالم، فوفقاً لأحدث التقارير الصادرة عن كل من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فقد واجه نحو 1.3 مليار شخص في تلك الدول مخاطر الفقر متعدد الأبعاد، معظمهم (نحو الثلثين) يعيشون في الدول التي تصنف وفق البنك الدولي ضمن الدخل المتوسط. كما تركز نحو 85% منهم في اقليمين من أقاليم العالم وهما أفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب أسيا. وأن الأطفال دون سن العاشرة يمثلون 33% ممن يواجهون الفقر متعدد الأبعاد عالمياً، وفي حال رفع هذا السن إلى من هم دون سن الثمانية عشر سترتفع هذه النسبة لتصل إلى 51.0%. كما أن 85% من إجمالي الفقراء يتركزون في المناطق الريفية. وأن نحو 3.4 مليار شخص على مستوى العالم وبما يمثل نحو 46.0% يعيشون في فقر مدقع ما يعني عدم تمكنهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية Basic Human Needs وذلك وفق مستويات خط الفقر أو حد الكفاف المتماشي مع المستوى التنموي للدولة عند قيمة (3.2)، (5.5) دولار للفرد يومياً (UNDP,2019 and WB,2018).

حيث أدخلت مجموعة البنك الدولي خطين مُكمِلين للفقر العالمي: خط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل وهو 3.20 دولار، وخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل وهو 5.50 دولار للفرد في اليوم. والغرض من هذين الخطين هو أن

يكونا مُكمِّلين لخط الفقر الدولي (1.90 دولار للفرد في اليوم) وليس ليحلا محله، ويمكن استخدامهما كمعيار مرجعي لمختلف بلدان العالم التي يحُد مستوى التنمية بها من نطاق استخدام خط الفقر الدولي في قياس مستويات الفقر (world bank,2018).

أظهرت البيانات المتعلقة برصد وتيرة تطور الفقر في العالم، تراجع معدلات الفقر، مقابل رصد ارتفاع واضح في أعداد الفقراء، لاسيما على مستوى الدول العربية، وإقليم إفريقيا جنوب الصحراء (WB,2018). وسعياً لتحديد حجم ونسب وطبيعة الفقر في الدول العربية، فقد أشارت البيانات أنه وفقاً لخط الفقر المحدد وفق المعايير الوطنية فقد تراوحت معدلات الفقر بين أقل مستوياتها في الأردن بواقع نحو 2.5%، وأعلي مستوياتها في اليمن وتونس بواقع 48.6%. وهو ما يظهر حدة التفاوت بين الدول العربية. (الشكل رقم 3). كما يتبين أن معظم الدول العربية قد واجهت مستويات مرتفعة من الفقر وفق المعايير الوطنية، سواء كانت دول نفطية مثل ليبيا والجزائر، أو دول متوسطة الدخل مثل مصر والأردن والمغرب، أو دول منخفضة الدخل والمستوى التنموي مثل السودان، وعلى النقيض من ذلك جاءت القمر وموريتانيا اللتان تنتميان إلى ذات التصنيف التنموي للسودان واليمن، محققة المستويات الأقل في هذا المؤشر مقارنة بكافة الدول العربية محل الرصد. أخذاً في الاعتبار أن دولاً مثل الأردن وتونس تنتميان إلى ذات التصنيفات الدولية وفق معيار متوسط دخل الفرد للبنك الدولي، أو وفق معيار مستوى التنمية البشرية HDI الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

كذلك وفي السياق ذاته، جاءت معظم الدول العربية متجاوزة المتوسط العربي البالغ نحو 25.5%، كما أن هذا المتوسط العربي بحد ذاته جاء متجاوزاً نظيره المتحقق

كمتوسط عام للدول النامية، وكذلك متجاوزاً للمعدل المحقق في إقليم جنوب أسيا الذي يمثل أحد مراكز الفقر في العالم (الشكل رقم 3).

الشكل رقم (3): خط الفقر الوطني في الدول العربية وعدد من أقاليم العالم وفق أحدث سنوات المسح - 2019 - %

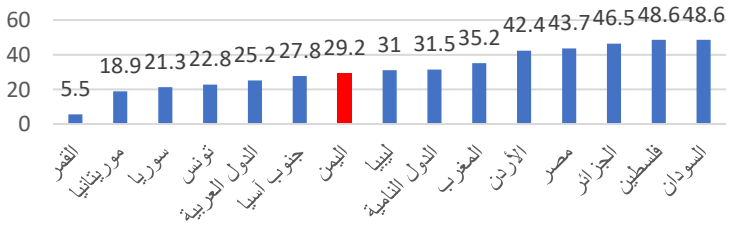

المصدر: إعداد الباحث استناداً لبيانات إلى: UNDP & OPHI (2019)

أما على مستوى مؤشر الفقر متعدد الأبعاد MPI المحسوب وفق أحدث بيانات المسوحات المتاحة، فقد جاءت المعدلات متفاوتة وبوتيرة أعلى نسبياً من مستويات مؤشر الفقر وفق الخطوط الوطنية، وإن كانت الملاحظة الأساسية هي أن العدد الأكبر من الدول العربية حقق مستويات أقل من المتوسط المحقق عربياً ومن نظيره المتحقق على مستوى الدول النامية، والأقاليم الدولية محل المقارنة. وكانت المعدلات الأعلى عربياً في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد MPI متركزة في الدول العربية الأقل نمواً وفق تصنيف البنك الدولي، أو الدول ذات مستوى التنمية البشرية المنخفض وفق تصنيف البرنامج الإنمائي ممثلة في السودان، وموريتانيا واليمن، والقمر، وجاءت باقي الدول العربية باستثناء المغرب، أقل من المتوسط العربي، حيث تحققت أقل المستويات في الأردن بمعدل قدره نحو 0.4%، وأخذ هذا المعدل في الارتفاع حتى بلغ 8.6% في العراق (الشكل رقم 4).

الشكل رقم (4): معدل الفقر متعدد الأبعاد MPI في الدول العربية و أقاليم مقارنة - 2018 - %

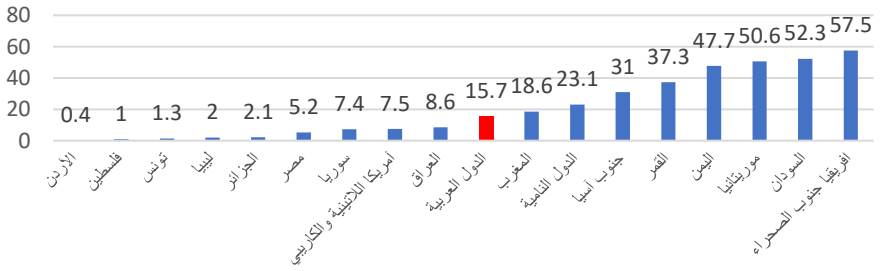

Source: UNDP & OPHI (2019) "Global Multidimensional Poverty Index– 2019, Illuminating Inequalities". (www.hdr.undp.org)

ويُلاحظ أن دولاً مثل تونس التي واجهت مستويات عالية من الفقر المطلق وفق الخط الوطني، المرتبط بدوره ببعد المستوى المعيشي، تمكنت من تحسين هذا الأداء عند الأخذ في الاعتبار باقي الأبعاد المتصلة بالفقر متعدد الأبعاد ممثلة في الصحة، والتعليم. على النقيض من ذلك حالة مثل اليمن الذي واجه مستويات أعلى من الفقر متعدد الأبعاد مقارنة بمعدلات الفقر المطلق وفق الخط الوطني للفقر حيث تظهر البيانات – كما سبق التقديم - تدهور المؤشرات المتعلقة ببعد المستوى المعيشي (المرتبط بشكل مباشر بالدخل) في كل من تونس واليمن، في حين تظهر ذات البيانات تحسن المؤشرات المتعلقة ببعدي الصحة والتعليم في تونس، مقابل تدهورها في حالة اليمن. (الشكل رقم 5، والملحق رقم 1).

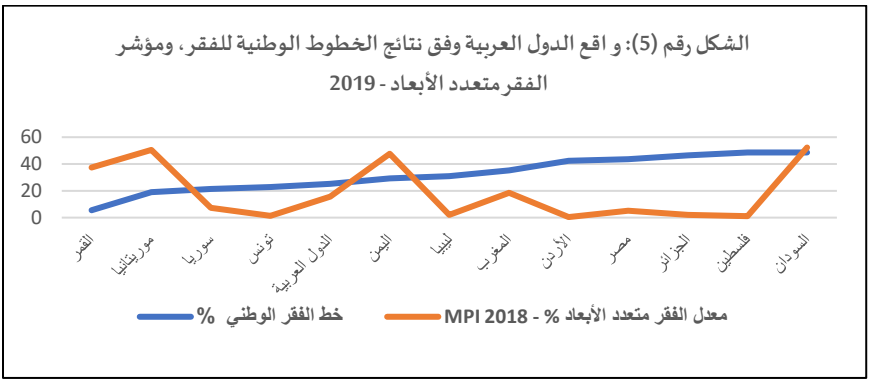

المصدر: إعداد الباحث استناداً لبيانات (2019) UNDP & OPHI

كما يوضح تحليل الواقع العربي الإقليمي في المؤشرات الخاصة بأبعاد الفقر مقارنة بأقاليم العالم في مجالات التعليم والصحة ومستوى المعيشة. أنه في الوقت الذي تمكنت فيه الدول العربية كإقليم من تحقيق المعدلات الأقل مقارنة بباقي أقاليم العالم في مؤشر "مستوى المعيشة" المرتبط كما سبق التقديم بالدخل (الشكل رقم 6). إلا أن الملاحظ هو ارتفاع هذا المعدل، حيث بلغ نحو 38.6% كمتوسط للدول العربية.

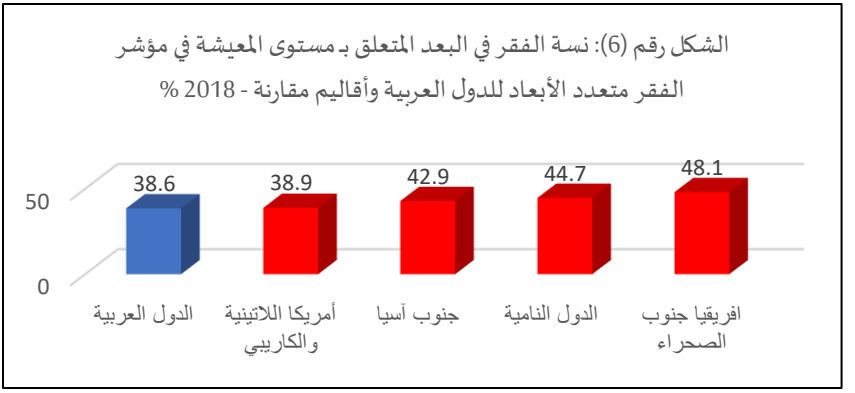

المصدر: إعداد الباحث استناداً لبيانات إلى: (2019) UNDP & OPHI

في مقابل ذلك، فقد جاء الإقليم العربي الأكثر تأخراً مقارنة بأقاليم العالم محل المقارنة، على مستوى البعد المتعلق بـــ"التعليم" ضمن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، حيث بلغ هذا المعدل 35.3%، متجاوزاً في ذلك إقليم افريقيا جنوب الصحراء (الشكل رقم 7).

الشكل رقم (7): نسة الفقر في البعد المتعلق بالتعليم في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للدول العربية وأقاليم مقارنة - 2018 %

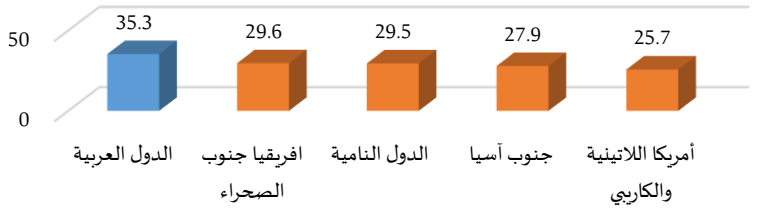

المصدر: إعداد الباحث استناداً لبيانات UNDP & OPHI (2019)

في حين أظهرت نتائج الإقليم العربي على مستوى البعد المتعلق بـــ"الصحة" ضمن مؤشـــر الفقر متعدد الأبعاد، توســـط أدائه مقارنة بأقاليم العالم محل الرصـــد، حيث بلغ هذا المعدل 26.2% كمتوسط للدول العربية، وهو المعدل الأقل بشكل عام ضمن مؤشرات أبعاد الفقر (التعليم، ومستوى المعيشة) على المستوى العربي (الشكل رقم 8).

الشكل رقم (8): نسة الفقر في البعد المتعلق بالصحة في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد للدول العربية وأقاليم مقارنة - 2018 %

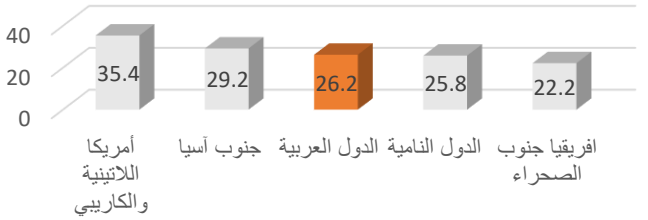

المصدر: إعداد الباحث استناداً لبيانات UNDP & OPHI (2019)

أما على المستوى القطري للدول العربية، فقد أظهرت المؤشرات الفرعية لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد تأخراً واضحاً للعدد الأكبر من الدول العربية في البعد المتعلق بالصحة، حيث جاءت اليمن، وتونس، والجزائر، والعراق ، وليبيا، ومصر، وسوريا، وفلسطين، والأردن متجاوزة المتوسط العربي، وبلغ هذا المؤشر أعلى معدلاته في الأردن (90.4%)، وكانت الدول الأقل في معدلات الفقر المرتبط ببعد الصحة هي موريتانيا، والقمر، والسودان، إضافة للمغرب، وذلك مقارنة بالمتوسط العربي، ليظهر واضحاً عدم ارتباط انتشار مظاهر الفقر متعدد الأبعاد بالدخل (الشكل رقم 9).

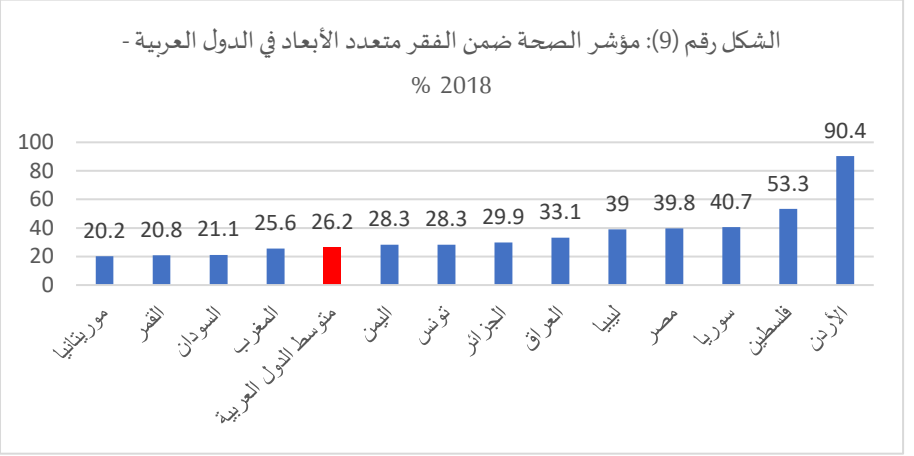

المصدر: إعداد الباحث استناداً لبيانات UNDP & OPHI (2019)

ولم يختلف هذا التحليل بشكل جوهري على مستوى الفقر المتعلق بـ"التعليم" في الدول العربية، وإن تحسن عدد الدول العربية التي حققت معدلات أقل من المتوسط العربي البالغ (35.3%) ممثلة في الأردن، والسودان، واليمن، وتونس، والقمر، وفلسطين، وموريتانيا. وكان الأداء الأضعف في هذا المؤشر من نصيب دول المغرب، والجزائر، وليبيا، وسوريا، ومصر، والعراق وهي الدول التي حققت معدلات تتجاوز المتوسط العربي (الشكل رقم 10).

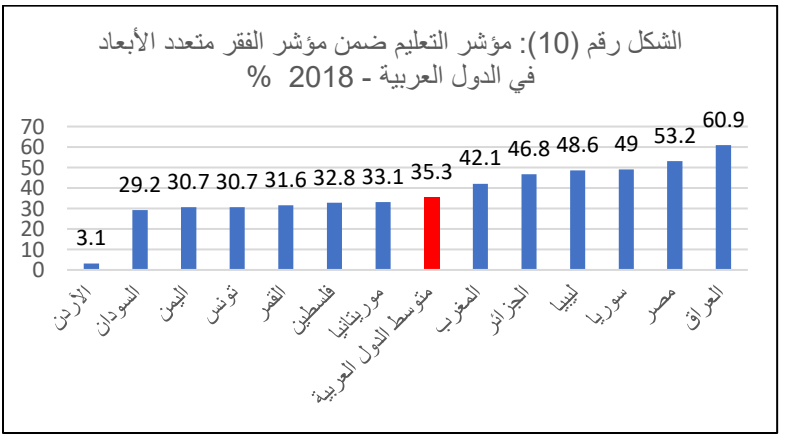

المصدر: إعداد الباحث استناداً لبيانات UNDP & OPHI (2019)

وتوضح البيانات تحسن الأداء القطري العربي فيما يتعلق ببعد "مستوى المعيشة" ضمن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، ففي الوقت الذي بلغ فيه المتوسط العربي نحو 38.6% لهذا البعد، فقد جاء العدد الأكبر من الدول العربية محققاً معدلات أقل، لاسيما، العراق، والأردن، ومصر. في حين جاءت خمس دول متجاوزة للمتوسط العربي محققة معدلات تتراوح بين 41.0% لليمن، 49.8% للسودان (الشكل رقم 11).

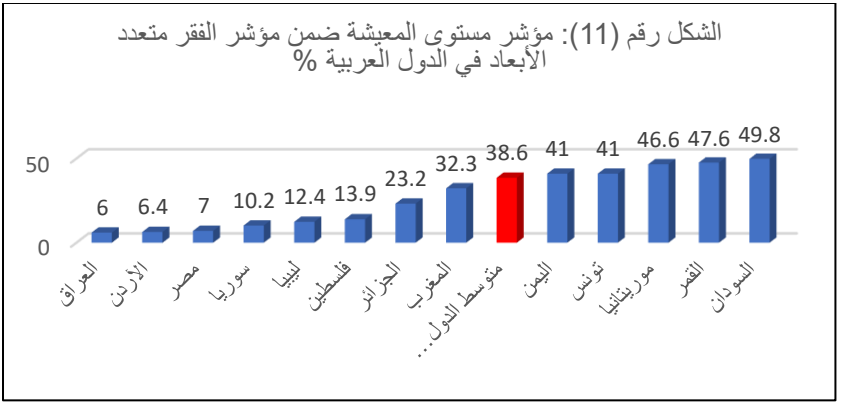

المصدر: إعداد الباحث استناداً لبيانات UNDP & OPHI (2019)

إضـــافة لهذا التحليل الذي يوضـــح معاناة الدول العربية بوتائر متباينة لمخاطر الفقر متعدد الأبعاد على المستوى الوطني، يبرز مؤشر غاية في الأهمية وهو المتعلق بتقدير نسبة السكان المعرضون للوقوع ضمن دائرة الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية، حيث تظهر البيانات أن نحو 9.4% من اجمالي عدد الســكان في الدول العربية معرضــون للفقر متعدد الأبعاد، وتتزايد هذه النســبة في حالة دول: ليبيا، والمغرب، والســودان، وموريتانيا، واليمن، لتبلغ أعلى مســتوياتها في القمر بواقع 22.3%. في حين تتراجع هذه النســبة في دول مثل ســوريا، ومصــر، والجزائر، وفلســطين، والعراق، وتونس، لتبلغ أقل معدلاتها في الأردن بواقع 0.7% فقط من السكان. (الشكل رقم 12).

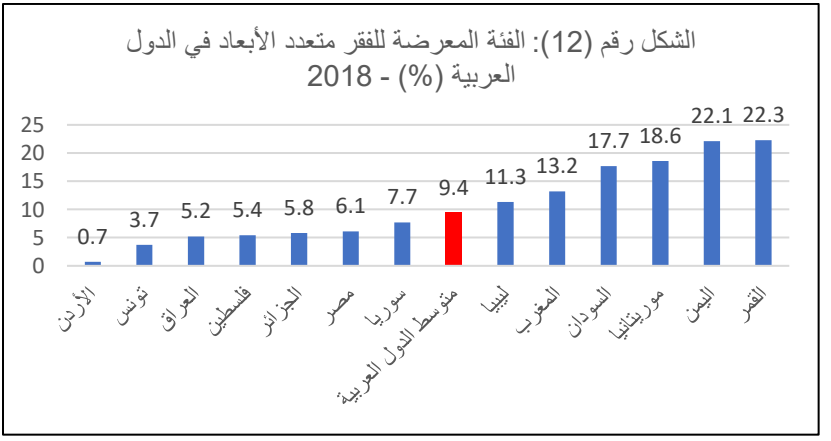

المصدر: إعداد الباحث استناداً لبيانات UNDP & OPHI (2019)

وهي نسب تملي على الدول العربية، لاسيما، تلك التي تجاوزت المتوسط العربي، أو تلك التي ينخفض فيها هذا المعدل نســبياً عن المتوســط العربي إلا أنها تتســم بكثافتها السكانية العالية مثل مصر، الحرص ومضاعفة الجهود ضمن الأطر الوطنية والإقليمية والدولية للحيلولة دون وقوع ملايين الأفراد ضمن دائرة الفقر متعدد الأبعاد. ومما لا شك

فيه أن وجود شـــرائج واســـعة من المجتمع تواجه مخاطر الفقر متعدد الأبعاد ووفقاً لما تم توثيقه في التقديم السابق هو أمر ضار بمسار التنمية وبخاصة على المدى الطويل، كما أن له أثراً ملموسـاً على تدهور نوعية رأس المال البشـري الذي يمثل وفق الدراسـات التطبيقية ووفق نظريات النمو الداخلي Endogenous economic growth محرك النمو الاقتصـادي. وهو مصدر استدامة النمو في العقود الخمسة الماضية، والمسؤول عما نسبته 75 – 85% من النمو الاقتصـادي في الدول المتقدمة. وهو كذلك المصـدر الحقيقي لثروات الأمم سـواء المتقدمة أو الصاعدة أو النامية (البنك الدولي،2004).

وفي ذات الإطار ووفقاً لما يوضـحه مؤشـــر رأس المال البشـــري للبنك الدولي HCI المعني برصد واقع جودة رأس المال البشري في العالم، والذي يتضمن مؤشرات خمسة تعالج كلا البعدين الكمي والنوعي للتعليم والصحة دولياً، فقد جاءت دولة صـاعدة (Emerging economy)، ممثلة في ســـنغافورة في الترتيب الأول عالمياً برصـــيد 88 نقطة، في حين جاءت باقي الدول العربية وبخاصـة متوسـطة ومنخفضـة الدخل (التي تتركز فيها بشـكل أسـاسـي ظواهر الفقر والفقر متعدد الأبعاد) متأخرة في هذا التصنيف (الجدول رقم 1).

جدول رقم (1): مؤشر رأس المال البشري للدول العربية ودول مقارنة 2018

الدولة	قيمة المؤشر	نسبة فجوة الأداء (%) *
سنغافورة	0.88	0.0
البحرين	0.67	23.9
الامارات	0.66	25.0
عمان	0.62	29.5
قطر	0.61	30.7

الدولة	قيمة المؤشر	نسبة فجوة الأداء (%) *
السعودية	0.58	34.1
الكويت	0.58	34.1
الأردن	0.56	36.4
فلسطين	0.55	37.5
لبنان	0.54	38.6
الجزائر	0.52	40.9
تونس	0.51	42.0
المغرب	0.50	43.2
مصر	0.49	44.3
جزر القمر	0.41	53.4
العراق	0.40	54.5
السودان	0.38	56.8
اليمن	0.37	58.0
موريتانيا	0.35	60.2

World Bank., (2019b), “human capital index’

*نسبة فجوة الأداء مقارنة بالدولة الأكثر تقدماً في هذا المؤشر ممثلة في سنغافورة – حسابات الباحث.

وباستبعاد دول مجلس التعاون الخليجي، الأعلى عربياً في هذا المؤشر وهي كذلك الأعلى في متوسطات الدخول وفي التصنيفات الدولية للتنمية البشرية HDI، فقد تراوحت

فجوة الأداء بين الدولة الأكثر تقدماً في هذا المؤشر ممثلة في سنغافورة وباقي الدول العربية بما بين 36.4% كما في حالة الأردن لتبلغ نحو 60.2% في موريتانيا.

ومما يجب التوقف عنده هو دلالة هذا المؤشر التنموية، وبخاصة فيما يتعلق بالمستقبل، حيث إن تحقيق الدولة كما في حالة السودان على سبيل المثال معدل (0.38) في هذا المؤشر، يعني أن السودان قادر في المستقبل على الاستفادة من 38% فقط من إجمالي الإنتاجية المتاحة لدى قوته البشرية، ما يعني خسارته فعلياً لـ 62.0% من إنتاجية موارده البشرية. وهي المعطيات التي لا تؤسس لاستدامة التنمية في ظل عالم تحتد فيه المنافسة والتوظيف الأمثل والفعّال لكامل الموارد والطاقات المتاحة لاسيما البشرية منها (World Bank, 2019).

ثالثاً: جامعة الدول العربية: واقع وكفاية الدور المؤسسي

يتطلب تحليل ومحاولة تقييم دور مؤسسات العمل العربي المشترك في الحد من الفقر ومظاهره المتعددة في الدول العربية، استعراض وتتبع للمظلة الأساسية التي انبثقت عنها أو عملت ضمنها هذه المؤسسات، والممثلة في مؤسسة جامعة الدول العربية، والتي تمثل عملياً أقدم مؤسسة إقليمية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ففي الوقت الذي أسست فيه الأمم المتحدة في أكتوبر عام 1945، فقد أسست جامعة الدول العربية في 22 مارس 1945.

ويظهر تحليل ميثاق جامعة الدول العربية الذي يمثل الموجه الأساسي لمجالات عمل هذه المؤسسة الإقليمية تضمنه لعشرين مادة، لعل أكثر هذه المواد صلة بدور هذه المؤسسة محل الاهتمام في هذه الورقة والمتمثل في الحد من الفقر والفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية، هي المادة الثانية من هذا الميثاق، والتي حددت الغرض من جامعة الدول

العربية ذاتها، حيث تم تحديد هذا الهدف في "توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها. كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في المجالات التالية:" الشؤون الاجتماعية - الشؤون الصحية - الشؤون الاقتصادية والمالية، ويدخل فيها التبادل التجاري والجمارك، والعملة، وأمور الزراعة والصناعة - شؤون المواصلات ويدخل فيها السكك الحديدية، والطرق، والطيران، والملاحة، والبرق، والبريد - شؤون الثقافة - شؤون الجنسية، والجوازات، والتأشيرات، وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين ".

تظهر هذه المادة لميثاق تأسيس الجامعة العربية غلبة الجوانب المتعلقة على تعظيم التعاون بشكل عام في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بين الحكومات الموقعة على الميثاق، وذلك وفق قواعد ونظم كل دولة، كما توضح فتحها المجال للتعاون العربي في مختلف الابعاد التي أصبحت تمثل لاحقا ابعادا لظاهرة الفقر والتنمية البشرية ونظيرتها المستدامة بشكل عام.

وقد تلي تأسيس الجامعة العربية إقامة أطر تنظيمية متعددة داخل جامعة الدول العربية وتحت مظلتها للنهوض بهذا التعاون، لاسيما المجلس الاقتصادي ، والذي أُسس بموجب المادة الثامنة، وتحددت أهدافه بموجب المادة السابعة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي (1950)، حيث تضمنت هاتين المادتين النص على إنشاء مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشئون الاقتصادية، أو من يمثلونهم عند الضرورة لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلاً بتحقيق وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها، واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل

تبادل منتجاتها الوطنية، الزراعية والصناعية، وبوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف.

وقد مثَّل هذا المجلس الاقتصادي – الذي تمّ إعادة تسميته عام 1980 ليصبح "المجلس الاقتصادي والاجتماعي" – أحد الأجهزة الرئيسية لجامعة الدول العربية التي تتولي التنسيق والتعاون العربي في قضايا التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم تعديل قائمة مهامه واختصاصاته عدة مرات لتصبح أكثر توافقاً وطبيعة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تتعرض لها الدول العربية، لاسيما أن هذا المجلس وكما سبق التقديم هو المظلة الرئيسية للعمل العربي المشترك في مجالات وقضايا التنمية بمفهومها التقليدي سابقاً، وبمفهومها المعاصر حاليا القائم على مراعاة متطلبات الاستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وكما هو الحال مع المجلس المناظر التابع للأمم المتحدة ECOSOC، فقد تأسس في ظل هذا المجلس عدد من اللجان والهيئات والاتحادات والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة في مختلف مجالات التنمية، وهي الأطر التي أصبحت تمثل بدورها الذراع التنفيذية الفاعلة لرؤى واستراتيجيات وقرارات المجلس، مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، واتحاد إذاعات الدول العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ومنظمة العمل العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، والأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، والهيئة العربية للطاقة الذرية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والهيئة العربية للطيران المدني، ومنظمة

المرأة العربية، والمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات. هذا بجانب المؤسسات ذات الطابع التمويلي الإنمائي ممثلة في : الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والهيئة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وصندوق النقد العربي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. (جامعة الدول العربية،2019).

رابعاً: مواجهة أبعاد ظاهرة الفقر في قرارات جامعة الدول العربية - الإطار التشريعي

حظيت القضايا الاجتماعية والاقتصادية بمساحة واسعة ضمن قرارات القمم العربية المتتابعة، وتمّ إقرار العديد من الاستراتيجيات والمبادرات ضمن قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة، كما في قمة عمان 2001 التي أقرت الاطار العام لحقوق الطفل، وقمة بيروت 2002، التي تميزت بتخصيص واضح لضرورة قيام الدول بتطبيق السياسات والبرامج المعالجة لقضية الفقر في الدول العربية، والطلب من مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إيلاء القضايا المتصلة بظاهرة الفقر أهمية قصوى وبنداً دائما في جدول أعمالهما، والتنسيق بين الأمانة العامة والدول الأعضاء والمنظمات العربية والدولية لوضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج عملية على المستوى العربي لمعالجة ظاهرة الفقر.

وقمة تونس 2004 التي أقرت وضع آليات محددة لتنفيذ الاستراتيجية العربية لمكافحة الفقر. وقمة الجزائر 2005 التي أقرت ضمن قرارها رقم 319 "الاستراتيجية العربية للأسرة" التي تضمنت بشكل موسع التعامل مع مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بأوضاع الأسر العربية وما يجب اقراره من سياسات للحماية

الاجتماعية ومنع الوقوع في الفقر والحرمان من خلال الضمان والتمكين وتأمين خدمات الصحة والتعليم، إضافة لتحديد الأدوار المطلوبة من الحكومات العربية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الدول العربية، إضافة لتحديد آليات التمويل لكافة البرامج المقترحة ضمن هذه الاستراتيجية وبمختلف محاورها ومجالات عملها.

وفي قمة دمشق 2008 تم إقرار آليات تخص "العقد العربي للشباب 2008-2017" ضمن حزمة من المحاور تتضمن الأبعاد الخاصة بالتعليم والصحة والعمل. والسكن". وفي قمة شرم الشيخ (2015) حيث تم تسليط الضوء والاهتمام للبعد المتعلق بالتعليم وتعليم الكبار، من خلال إقرار أن يكون العقد الحالي (2015-2024) هو عقد "القضاء على الأمية في الوطن العربي وتعليم الكبار". وذلك انسجاما مع أهداف التنمية الألفية MDGs أو ما تلاها من أهداف التنمية المستدامة SDGs.

من جانب آخر، فقد شهدت جامعة الدول العربية نقلة نوعية فيما يتعلق بفاعلية دورها للتعامل مع قضايا التنمية والاستدامة من خلال قيام القمة العربية رقم 19 التي عقدت في الرياض في 29 مارس 2007، بإقرار القرار 365 الذي تضمن النص على "عقد قمة عربية تخصص فقط للشؤون الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بهدف بلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة والمتفق عليها، وكذلك تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة للجامعة العربية بالإعداد لهذه القمة بالتنسيق مع المنظمات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة، واتحاد الغرف التجارية العربية ومؤسسات رجال الأعمال مع الأخذ في الاعتبار العناصر المتعلقة بكيفية تشجيع القطاع الخاص باعتباره أحد الركائز الأساسية للعمل الاقتصادي والتنموي المشترك، ومراعاة المدى الزمني الذي تستغرقه البرامج والمشروعات قبل أن تؤتي ثمارها،

والتدقيق في اختيار المشـــروعات الاقتصـــادية والتنموية المطلوبة بحيث يكون لها عوائد ملموســـة ومباشـــرة لدى المواطن العربي وبحيث تكون من المشـــروعات التي تعزز التكامل والاندماج الاقتصادي في العالم العربي.

وتنفيذاً لهذا القرار تتابعت القمم التنموية في الكويت 2009، وشـــرم الشـــيخ 2011، والرياض 2013. وهي القمم التي أصـبحت أكثر تماسـا بالأبعاد التي تتقاطع بشـكل كبير مع الابعاد المرتبطة بظاهرة الفقر المتعدد الأبعاد. حيث أقرت قمة الكويت 2009 العديد من القرارات في مجالات الأمن المائي العربي، والبرنـامج المتكامـل لـدعم التشـغيل والحـد مـن البطالـة، والبرنامج العربي للحد من الفقر، والبرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وتطوير التعليم، وتحسـين مسـتوى الرعاية الصـحية، ودور القطاع الخاص في دعم العمل العربي المشـترك. وإطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي. وقد تابعت القمة التنموية في شرم الشيخ 2011، وفي الرياض 2013 بشكل عام التركيز على تلك القضايا إضافة لقضايا التعاون الاقتصادي الأخرى.

إضـــافة لما تضـــمنته القمة التنموية التي عقدت في الكويت 2009، من إطلاق المبادرة التنموية لأمير دولة الكويت الهادفة إلى توفير المـوارد الماليـة اللازمـة لدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره 2 مليار دولار، على أن تساهم الكويت بمبلغ 500 مليون دولار من هذه الموارد. على أن تُوكل إدارة هذه المبادرة التنموية إلى الصـندوق العربي للإنماء الاقتصـادي والاجتماعي. كما أقرت القمة العربية في شـرم الشـيخ 2015 العقد العربي لمحو الأميـة وتعليم الكبـار للفترة 2015-2024. وأقرت القمـة العـاديـة التي عقـدت في مـدينـة الظهران بالسـعودية 2018، اعتماد الاسـتراتيجية العربية للصحة والبيئة 2017 – 2030،

كما أقرت إنشاء المركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية.

وحتى فيما يتعلق بمفهوم الاستدامة فقد استجابت جامعة الدول العربية ومجالسها الوزارية لتلك التوجهات الدولية في وقت مبكر، وبخاصة منذ قمة جوهانسبرج العالمية للتنمية المستدامة 2002، حيث قدمت الجامعة (المجلس الوزاري للبيئة) لهذه القمة، مبادرة للتنمية المستدامة في الدول العربية. ولاحقاً لذلك (بعد إقرار أهداف الالفية وتوسيع مفهوم الاستدامة من البعد البيئي لكافة الابعاد المرتبطة بالإنسان ومستقبل التنمية)، تمّ عقد أول مؤتمر إقليمي على مستوى العالم لتنفيذ خطة التنمية المستدامة: الأبعاد الاجتماعية في القاهرة في أبريل عام 2016، وصدر عنها (الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030: الأبعاد الاجتماعية)، والذي أقرته القمة العربية في نفس العام (نواكشوط 2016). كما تم إطلاق المنتدى العربي للتنمية المستدامة، كمنبر إقليمي لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، وعقد دورته السادسة في بيروت: يونيو 2019. وتمّ إنشاء اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، في الدول العربية، والتي تجتمع دوريا (كل ستة أشهر) وعقدت ست اجتماعات كان أحدثها في بيروت (يونيو – 2019) حيث تمّ التركيز على البعد الاجتماعي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وآليات التمويل المستدام. كما اعتمدت القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية – الدورة السادسة في بيروت في يناير 2019 (الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2030) لتعزيز التنمية المستدامة عربياً. (جامعة الدول العربية،2019).

إن الأمر المؤكد هو اتساع وكفاية سجل القرارات التي صدرت عن مجالس جامعة الدول العربية على مستوى القمة والمجالس الوزارية، إضافة لنظيرتها الصادرة عن القمم التنموية، والتي كان يتم إعادة التأكيد عليها في القمم العربية الدورية. وشموله للجوانب الاجتماعية المختلفة والتي تتماس بشكل مباشر مع مظاهر الفقر متعدد الابعاد في الدول العربية. إلا أن الملاحظة الأساسية الواجب التوقف عندها هو عدم كفاية آليات التنفيذ، ومن بعدها آليات المتابعة للتقدم المنجز ورصد القيود أو المسببات التي تعوق انسيابية عمليات التنفيذ، وتوفر الصلاحيات المؤسسية والقانونية للجامعة العربية للتعامل مع تلك القيود. فعلى سبيل المثال فرغم إقرار تمويل مبلغ قدره 2 مليار دولار لصالح تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تحت إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن مساهمات الدول في هذا التمويل ظلت اختيارية، كما أن العديد من الدول لم تعلن عن مساهمتها في هذا التمويل، كما أن العديد من الدول التي أعلنت عن مساهماتها لم تقم فعليا بتسديد تلك المساهمات بشكل كامل، الأمر الذي أدي لمحدودية التمويل المقدم فعليا لتلك المشروعات الصغيرة والمتوسط ليبلغ عام 2016 نحو 200 مليون دولار فقط. (أعلنت السعودية عن تقديم حصة قدرها 500 مليون دولار، لتمثل المساهمة المعلنة من الكويت والسعودية معاً 50% من رأس مال الصندوق المعلن).[1]

خامساً: واقع كفاية وكفاءة آليات العمل: المؤسسات العربية المتخصصة تحت مظلة العمل العربي المشترك

كما سبق التقديم فإن للفقر صوراً وابعاداً متعددة تم التوافق على قياسها من خلال متغيرات عدد سنوات الدراسة، ومعدلات الحضور، ومعدل وفيات الأطفال دون سن

[1] وفقا للوثائق المقدمة لقمة الكويت 2014 بلغت المساهمات التي أعلنت عنها الدول العربية 1308 مليون دولار.

الخامسة، وحالة التغذية، ومستويات الحمل المبكر، والاتصال بشبكة الكهرباء، والاتصال بشبكات الصرف الصحي، وإمكانات الوصول إلى مصادر مياه آمنة للشرب، وطبيعة ارضيات أو أسقف المسكن، وطبيعة وقود الطهي المستخدم، ومعدل الاكتظاظ داخل السكن، ومستويات ملكية الأصول وأجهزة الحصول على المعلومات. وهي المجالات والجوانب التي أخذت في التطور لتسمح بإعطاء تصور صحيح لمستويات وانماط الحرمان.

وقد مكن أو استلزم هذا التنوع في طبيعة ومظاهر الفقر، تعدداً وتنوعاً في المؤسسات والجهات القادرة أو المؤهلة للمساهمة الفاعلة في التعامل والمعالجة لتلك الابعاد.

من جانب آخر فقد أملى تطور التعاون العربي لمواجهة التغيرات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة، تأسيس العديد من المؤسسات العربية التي تتولى إدارة هذا التعاون وتفعيله، لذا أخذت مؤسسات العمل العربي المشترك تتوالى في مختلف مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية. وتحدد لكل منها غايات وأهداف محددة من خلال اتفاقيات ومواثيق انشائها. مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، وهيئة الطاقة الذرية، والنقل البحري، وهيئة الطيران المدني. وكذلك منظمة العمل العربية والتي تمثل المنظمة الأكثر تماساً مع قضايا الحق في العمل، وحق العامل ونشر مظلة شمولية للتأمينات الاجتماعية، والمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص، ودور الإنتاجية في تحسين التنافسية والنمو الاقتصادي في الدول العربية. حيث تجدر الإشارة لقيام المنظمة في العديد من المناسبات بإطلاق وتبني العديد من الاستراتيجيات الداعمة لتلك التوجهات الاجتماعية والاقتصادية مثل: الاستراتيجية

العربية للإعلام والاتصال في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العمل (2016)، والاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة (2010)، والاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني (2010)، والاستراتيجية العربية للحد من عمل الأطفال (2010)، والاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية (1999).

يظهر هذا التنوع تناغماً واضحاً فيما بين طبيعة ومجالات عمل هذه المؤسسات العربية المتخصصة، وتعدد مظاهر الفقر. وهو الامر الذي يعطيها إمكانية اعلى للتصدي له بمختلف أبعاده.

وضمن هذا الإطار يمكن استعراض نماذج لهذه المؤسسات العربية المتخصصة، ممثلة في نموذج "المنظمة العربية للتنمية الزراعية"، ونموذج "منظمة العمل العربية". وذلك بهدف التعرف والتقييم لحجم وطبيعة الجهود المقدمة من هاتين المنظمتين. وكذلك تقييم مدى قدرتهما على المساهمة في تنفيذ التوجهات العالمية لمعالجة ظاهرة الفقر وفق مظاهره المتعددة.

5-1 دراسة حالة - المنظمة العربية للتنمية الزراعية

والتي يتناغم نشاطها مع أبعاد الأمن الغذائي والتنمية الريفية بمفهومها الموسع، وهو ما يقود لتأثيرات مباشرة وغير مباشرة على بعض مظاهر الفقر مثل التغذية، وتحسن الدخول بصفة عامة وما يرتبط بها من انعكاسات على تحسن مؤشرات مستوى المعيشة والتعليم والصحة والسكن وملكية الأصول. وقد تحددت أهداف هذه المنظمة ضمن سبعة أهداف أساسية وهي (تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في القطاع الزراعي - رفع الكفاءة الإنتاجية وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية تحقيقاً للأمن الغذائي العربي - تسهيل تبادل المنتجات الزراعية والسمكية بين الدول العربية - زيادة الإنتاج

الزراعي والسمكي لتحقيق الاكتفاء الذاتي مع مراعاة الاستدامة - دعم إقامة المشاريع والصناعات الزراعية والسمكية - النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في القطاع الزراعي - الإشراف على تنفيذ برامج من شأنها مواجهة أزمات الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي).

وقد أُسست هذه المنظمة بقرار مجلس الجامعة العربية بتاريخ 1970/3/11م وباشرت أعمالها في عام 1972م من مقرها الرئيسي في الخرطوم عاصمة جمهورية السودان، كما اكتملت عضوية المنظمة في عام 1980 بانضمام كافة الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية إليها. ومنذ إنشائها تعمل المنظمة على تطوير الأنشطة المتعلقة بالتنمية الزراعية وتنسيقها على المستوى القومي، كما تقدم المساعدة في إحداث الوسائل الجديدة والإستراتيجيات المتعلقة بتطوير هذه المجالات بما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في النفاذ إلى الأسواق العالمية، وتحقق التكامل الزراعي العربي، والوفاء باحتياجات الدول العربية من السلع الزراعية.

وتقوم المنظمة فعلياً بتنفيذ العديد من البرامج، وتتبني إعداد العديد من الاستراتيجيات والمبادرات، التي تتوجه جميعها لتنفيذ الأهداف سابقة التقديم، مثل الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية 2017-2037 (التي أقرتها القمة العربية التي عقدت في الأردن (مارس 2017). والتي وضعت الأسس الفنية وحددت الأطر المؤسساتية والتشريعية لتنمية وحماية الاحياء المائية، لضمان إنتاج مستدام للبروتين الحيواني للمجتمعات العربية، وتدعيم مستويات الأمن الغذائي العربي. وكذلك استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005 - 2025 (التي أقرتها القمة العربية التي عقدت في الرياض عام 2007). وهي الاستراتيجية الموسعة التي تصدت لطرح مفصل لمعالجة إشكالات هامة مثل: فقر وندرة المياه، الأمن الغذائي، دور مؤسسات صغار

المزارعين، جاذبية الاستثمار الزراعي بما يدعم من قدرة الدول على تحقيق التنمية الزراعية القابلة للاستدامة.

كما قامت المنظمة خلال فترة عملها بالعديد من الأنشطة في الدول العربية ضمن برامجها ومن خلال الأنشطة الممولة من مؤسسات مالية أخرى، وأهم تلك الأنشطة: (إنشاء السدود الصغيرة وحصاد المياه - تحسين طرق ووسائل الري - تنمية الموارد المائية - إدارة وترشيد استخدامات المياه في الزراعة - استصلاح الأراضي الرملية - حصر وتقويم وتنمية الموارد الرعوية - تطوير المشاتل الحراجية) هذا إضافة لتنفيذ عدد واسع من المسوحات الشاملة المتعلقة بالنشاط الزراعي، وإنشاء قواعد المعلومات والبيانات والإحصاءات الزراعية. والتي تمثل أداة هامة ومحورية لعمليات صياغة السياسات والبرامج القطرية والعربية الأكثر قدرة على الاستهداف الصحيح للاختلالات والتحديات الأكثر إلحاحاً في الدول والمجتمعات العربية المختلفة.

وتتماس أنشطة هذه المنظمة بشكل واضح مع مراكز الثقل في ظاهرة الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية، من خلال توجهها للأنشطة الزراعية والمناطق الريفية، حيث يتركز الفقراء، وحيث تتزايد فجوات الدخول ووفرة وإتاحة خدمات التعليم، والصحة، والاتصال بشبكات المياه والصرف والكهرباء. بمعنى أن إطلاق المجال وإتاحة التمويل أمام هذه المنظمة سيمثل مدخلاً فعالاً لمعالجة جوانب عدة من ظاهرة الفقر في المجتمعات العربية لاسيما تلك التي يحظى القطاع الزراعي فيها بأهمية نسبية عالية وبخاصة من حيث مساهمته في التشغيل كما هو الحال في دول مثل السودان، وموريتانيا، أو من حيث عدد العاملين في أنشطته كما هو الحال في دول مثل مصر.

5-2 دراسة حالة - منظمة العمل العربية

لعل أحد أهم محاور عمل منظمة العمل العربية المتصـــل بالفقر متعدد الأبعاد، هو ذلك المتعلق أساساً بالحماية وبمستوى المعيشة وبآلية المفاوضة الجماعية بين القطاع الخاص والحكومات وممثلي العمال لتحديد الحد الأدنى للأجور وتوفير الســلامة والحماية للعاملين وأســرهم، حيث برهن الواقع الدولي والعربي على أن ليس كل عمل يأتي بأجر أو راتب منتظم وبأطر واســعة للحماية، وأن ليس كل راتب أو اجر يكون كافياً للخروج من دائرتي الفقر المطلقAbsolute poverty او الفقر المدقع Abject poverty. فوفقا للبيانات الدولية ففي الوقت الذي بلغ فيه عدد العاملين في العالم عام 2018 نحو 3.1 مليار عامل، فقد كان نحو 50% منهم يعمل ضمن أطر القطاع غير المنظم خارج كافة أطر الحماية. كما تم رصــد وجود نحو 400 مليون عامل على مســتوى العالم يعيشــون في فقر مدقع نتيجة تقاضيهم أجور لا تكفي لتلبية احتياجاتهم (وأسرهم) الأساسية الغذائية على نحو منتظم وكاف. هذا إضــافة لرصــد أنه من بين كل 100 فقير على مســتوى العالم، هناك 50 منهم يعملون بأجر أو راتب منتظم (منظمة العمل الدولية،2015).

كان المؤتمر الأول لوزراء العمل والشــؤون الاجتماعية العرب الذي عقد في الأول من ديسمبر عام 1965 قد وافق على الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية، وإنشــاء منظمة العمل العربية كمنظمة متخصــصــة في إطار جامعة الدول العربية تعني بشــؤون العمل والعمال، كما وافق مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده رقم 43 بموجب قراره رقم 2102 بتاريخ 1965/1/21 على الميثاق العربي للعمل ودســتور منظمة العمل العربية .باشرت المنظمة عملها في سبتمبر عام 1972. وهي المنظمة الوحيدة ضمن مؤسسات العمل العربي المشترك التي لا تتمثل فقط في الحكومات بل تطبق نظام التمثيل

الثلاثي الذي يضم الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال في كل نشاطاتها وأجهزتها الدستورية والنظامية. (ALO,2019)

وتتضمن أهداف المنظمة جوانب هامة تتقاطع وقضايا الفقر متعدد الأبعاد، وبخاصة ما يتعلق بتنسيق الجهود في ميدان العمل والعمال على المستويين العربي والدولي، وتنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية، وتحسين ظروف وشروط العمل في الدول الأعضاء من خلال توسيع قاعدة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات العمالية في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وشمول كافة فروع التأمينات للوصول إلى الضمان الاجتماعي الشامل، وتقنين الحد الأدنى للأجور، وضمان أجر للعامل يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الحماية اللازمة للمرأة العاملة.

وتتمثل أهم آليات العمل في منظمة العمل العربية في عقد "مؤتمر العمل العربي" وهو المؤتمر الذي يقوم بإقرار القرارات المتصلة بمجالات عمل وأهداف المنظمة، من خلال حث الدول العربية على النهوض بتشريعات العمل والضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية وكذلك التركيز على التشريعات الخاصة بحقوق المرأة في العمل والسلامة وظروف العمل المناسبة وعمالة الأطفال، ووضع ذوي الإعاقة في أسواق العمل. والذي عُقدت أحدث دوراته (الدورة رقم 46) في ابريل 2019.

وقد قامت المنظمة بإصدار العديد من الاستراتيجيات المتصلة بمجالات عملها وبطبيعة أهدافها لاسيما تلك المتصلة بالفقر متعدد الأبعاد، وأهمها: الإستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية عام 1999، والإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل عام 2003، والإستراتيجية العربية للإعلام والاتصال في مجال التنمية الاقتصادية

والاجتماعية وقضايا العمل عام 2003، والإستراتيجية العربية للحد من عمل الأطفال عام 2010، والإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني عام 2010.

وبشكل عام تواجه المنظمة شأنها شأن كافة المؤسسات العربية المتخصصة العديد من التحديات المتصلة بالتمويل لأنشطتها الأساسية، هذا بخلاف القصور الكبير في تمويل البرامج المخصصة لدول بعينها، وهو الأمر الذي يؤثر في فعالية دورها، هذا إضافة لعدم القدرة على تحديد أثر مساهمات أنشطة المنظمة في المجالات محل اهتمام الدراسة مثل عمالة الأطفال، والحد من العمالة في القطاع غير المنظم، وحماية العاملين وأسرهم، والمفاوضة الجماعية وتحديد الحد الأدنى للأجور، إلى ما غير ذلك من القضايا محل التأثر في ظواهر الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية. ومما تجدر الإشارة إليه ضمن هذا الإطار أن نتائج وتقديرات الدراسات والتقارير الدولية والوطنية تشير إلى تنامي التحديات والأعباء التي تواجه العاملين وأسرهم في الدول العربية. حيث تجاوزت نسبة العمالة في القطاع غير المنظم 60% من إجمالي العمالة، بلغت أدناها في تونس (34%)، تليها الجزائر (39%)، والعراق (52%)، والأردن (57%)، ومصر (59%)، والبحرين (64%)، لتصل ذروتها في موريتانيا (85%). ويتركّز جلّها في قطاعات الزراعة والتجارة والتشييد والبناء. (Chen and Harvey,2017). كذلك الأمر وفيما يتعلق بأطر الحماية الاجتماعية فقد كان إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي يضم الدول العربية، بجانب إقليم افريقيا جنوب الصحراء الكبرى هما الأقل ضمن أقاليم العالم في نسبة العمالة التي تتمتع بالحماية.

كما رصدت منظمة العمل الدولية ضمن تقاريرها الدورية أن إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا بجانب أقاليم افريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، وأسيا والمحيط الهادئ هم الأقاليم الأقل من المتوسط العالمي للعمالة التي تحصل على نوع واحد على

الأقل من الحماية البالغ نحو 45.2%. في الوقت الذي بلغت فيه هذه النسبة في أقاليم أوروبا ووسط اسيا، وامريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية نحو 84.1%، 78.5%، 61.4% على التوالي (ILO,2017).

سادساً: مؤسسات التمويل الإنمائي العربية

إضافة للدور الذي تضطلع به المؤسسات العربية المتخصصة في التعامل مع جوانب من ظاهرة الفقر متعدد الأبعاد، فإن للمؤسسات الإنمائية والتمويلية العربية دوراً محوريا في تأدية هذا الدور، لما تمتلكه من طاقات تمويلية تتيح لها سرعة التحرك والانجاز والتأثير في مختلف أبعاد ظاهرة الفقر.

وتتضمن مؤسسات التمويل الإنمائي العربي، عدد من المؤسسات الواقعة تحت مظلة الجامعة العربية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، وصندوق النقد العربي، والهيئة العربية لضمان الاستثمار. **وفيما يلي عرض وتحليل لأنشطة عدد من هذه المؤسسات:**

6-1 الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

تستهدف الهيئة تعزيز الأمن الغذائي في الدول العربية من خلال مساندة الاستثمارات في الموارد والطاقات الزراعية المتاحة بما يضمن تنميتها ومن ثم مساهمتها في الأمن الغذائي العربي لاسيما في السلع الأساسية، مع ضمان الجدوى الاقتصادية للمشروع بحيث لا يقل معدل العائد الداخلي للمشروع عن 12.5%، وأن تكون مساهمة الهيئة ما بين

5 إلى 350 مليون دولار، ولا تقل كلفة المشروع الاستثمارية عن 20 مليون دولار، وأن يسهم المشروع في التكامل بين الإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي في الدول أو بين الدول العربية.

وتظهر بيانات الهيئة للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2017، أن رأس مال الهيئة المُصرح به 336 مليون د.ك. ما يعادل 1.114 مليار دولار، في حين بلغ رأس المال المدفوع 204 مليون د.ك. بما يعادل 676 مليون دولار. وخلال فترة عمل الهيئة الممتدة منذ العام 1977 فقد بلغت قيمة مجمل استثماراتها (مساهماتها في 44 شركة قائمة أو في طور التنفيذ أو التأسيس) نحو 598 مليون دولار (ما يمثل نحو 88% من رأسمالها المدفوع). وقدمت الهيئة قروض وضمانات قروض لهذه الشركات بنحو 264 مليون دولار. كما بلغت استثمارات الهيئة في الأسواق المالية الدولية نحو 456 مليون دولار.

ويظهر التوزيع الجغرافي لتلك الاستثمارات توزيعها بين 12 دولة عربية فقط من الدول الأعضاء، مع تركز نحو 63% منها في السودان، ثم وبمعدلات أقل في مصر (8.0%) والإمارات (7.0%) والعراق والسعودية بواقع 5.0% لكل منهما، لتتوزع باقي المساهمات البالغة 12.0% بين الدول العربية السبعة المتبقية.

وفيما يتعلق بمدى انعكاس تلك الجهود على المواطنين والابعاد المتصلة بظاهرة الفقر متعدد الأبعاد، فتدل البيانات على دور هذه المشروعات في توفير السلع الغذائيّة الأساسيّة والدخول في تعاقدات واسعة مع المنتجين، حيث تعمل الشركات التي تساهم فيها الهيئة على توفير السلع الغذائية الأساسية؛ كالحبوب والزيوت والسكر والألبان، واللحوم. فعلى سبيل المثال، فإنّ شركات السكر التي تساهم فيها الهيئة، تنتج نحو 50 % من مجمل إنتاج السكر في جمهورية السودان، ونحو 8% من إنتاج السكر في جمهورية مصر العربية، وتوفر الشركات التي تساهم فيها الهيئة، أكثر من 35% من إنتاج الألبان والعصائر، وأكثر

من 25 % من إنتاج الدجاج في دولة الإمارات العربية المتحدة ونحو 28 % من إنتاج لحوم الدجاج في سلطنة عُمان كما تساهم الشركة العربية السودانية للبذور بنسبة 60% من إنتاج البذور المحسنة في جمهورية السودان.

كما تسهم الهيئة في تحسين أوضاع المزارعين من خلال توسيع التعاقدات مع شركات أخرى ضمن سلاسل التوريد وسلاسل القيمة. فعلى سبيل المثال تتعاقد شركة الفيوم لصناعة السكر في جمهورية مصر العربية مع نحو 72 ألف مزارع؛ لتزويد الشركة بنحو 1.3 مليون طن من بنجر السكر. كما تتعاقد الشركة التعاونية العربية في المملكة العربية السعودية مع صغار المربين البالغ عددهم نحو 36 مربي دجاج؛ لتزويد الشركة بنحو 30 مليون طائر في عام 2017. كما تتعاقد الشركة العربية السودانية للبذور في جمهورية السودان مع نحو 118 مزارعاً وعدد من الشركات الخاصة التي تعمل في مجال البذور والتقاوي؛ لتزويد الشركة بنحو 5 آلاف طن من البذور والتقاوي المختلفة. كما تتعاقد الشركة العربية العراقية لإنتاج الألبان في جمهورية العراق مع نحو 40 مزارعاً لزراعة القمح في مشروعها الزراعي في مساحة تبلغ 4.4 آلاف فدان. وتتعاقد الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية في جمهورية السودان مع نحو 365 مزارعاً؛ لزراعة وتوريد الفول السوداني، وتتعامل شركة منافذ الحبوب في المملكة المغربية مع 100 مزارع من مزارعي القمح؛ لتزويد الشركة بمشترياتها المحلية من القمح.

وتتوزع أنشطة الهيئة ومساهماتها في الشركات العربية في مجالات الإنتاج النباتي (23.0%)، والتصنيع الزراعي (53.0%)، والإنتاج الحيواني (20.0%)، والخدمات الزراعية المختلفة (4.0%). لتقوم الهيئة في المحصلة بدور فاعل في التنمية المستدامة والتصدي للعديد من مظاهر الفقر متعدد الأبعاد من خلال دورها وتأثيرها المباشر وغير المباشر في

تحسين الأحوال المعيشية وتحسين حالة الأمن الغذائي بشكل عام وتحفيز الأنشطة المدرة للدخل وتمويل أنشطة نقل وتطوير التقنيات. ولكن يبقى حجم التمويل والنشاط وطبيعة التوزيع الجغرافي هي مجالات بحاجة لمزيد من الاهتمام بحيث يتم الاستفادة من تراكم خبرات الهيئة بشكل أكبر وفي عدد أوسع من الدول العربية لتعظيم الاستفادة لقطاعات أوسع من المجتمعات العربية التي تعاني من مظاهر الفقر متعدد الابعاد ضمن المجالات التي تعمل فيها الهيئة.

ورغم تضمن أنشطة الهيئة للعام 2017 تمويل عدد 21 نشاط تنموي موجه لخدمة صغار ومتوسطي المزارعين والمنتجين في عدد من الدول العربية، وبلوغ عدد المستفيدين من تلك البرامج 5 آلاف أسرة تضم 23 ألف مستفيد. إلا أن البيانات لم تتضمن قيمة تلك البرامج وطبيعة المستفيدين، لاسيما أن قواعد الهيئة تحدد الحد الأدنى للمساهمة لكلفة المشروعات الممولة بـ 5 مليون دولار على ألا تقل مساهمة الهيئة عن 25.0% من مجمل تكلفة المشروع. وهو الأمر الذي لا يتناسب مع قدرات وإمكانات صغار المزارعين، الذين يمثلوا مركز الثقل في كافة مظاهر الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية. (الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي – التقرير السنوي 2017). كما أن نشاط الهيئة بوجه عام ونتيجة لاعتبارات استهداف الربح وترتيبات قواعد عمل الهيئة ذاتها تركز على التعامل مع الحكومات والشركات العامة والمساهمة، وبدرجة أقل كثيراً وأكثر ندرة مع بعض مؤسسات القطاع الخاص. وعليه، فإن إعادة النظر في تلك المعطيات سيسهم في توسيع مردود أنشطة الهيئة ليصل إلى فئات وشرائح عدة في المجتمعات العربية التي تواجه أشكال الفقر متعدد الأبعاد.

6-2 الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

يمثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أداة تمويلية أساسية في تطور مسيرة التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية، وذلك باعتباره هيئة إقليمية مالية عربية، وذلك منذ تأسيسه عام 1968 ونفاذ اتفاقية إنشاءه عام 1971 وانطلاق أنشطته الإنمائية عام 1974. هذا إضافة لدور الصندوق في إدارة الحساب الخاص بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تنفيذاً لمقررات قمة الكويت التنموية 2009 (مبادرة أمير الكويت)، فبعد الانتهاء من صياغة الأطر التنظيمية لإدارة هذا الحساب ، فقد قام الصندوق فعلياً بإقرار 11 قرض لتمويل هذه المشروعات لصالح عشر دول عربية وهي (الأردن والبحرين وتونس والمغرب وموريتانيا وجيبوتي ومصر والسودان واليمن وفلسطين)، كما يقوم هذا الحساب الخاص بالعمل على تمويل المؤسسات المالية الوسيطة بشروط نمطية تتمثل في قروض مدة كل منها عشر سنوات تشمل ثلاث سنوات فترة سماح، وبفائدة سنوية تبلغ 3% تنخفض إلى 2% في حالة تقديم ضمان حكومي.

أما فيما يتعلق بالصندوق ذاته توضح البيانات اتجاهاً واضحاً لتزايد قدراته التمويلية لتواكب تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدول والمجتمعات العربية، ليرتفع رأس ماله في أكثر من مناسبة من 100 مليون د.ك عام 1968 إلى 800 مليون د.ك. عام 1982. وفي عام 2013 أقر مجلس محافظي الصندوق زيادة رأس المال المصرح به إلى 4 مليار د.ك.، وزيادة رأس المال المكتتب به إلى 3 مليار د.ك.، وذلك عن طريق تحويل 500 مليون د.ك. من الاحتياطي الإضافي إلى رأس المال، وقيام المساهمين بالاكتتاب بما قيمته 500 مليون د.ك. تسدد في أقساط خلال 5 سنوات. ليبلغ رأس المال المدفوع

للصـــندوق في نهاية العام 2017 حوالي 2.802 مليار دولار، ولتبلغ اجمالي الموارد المالية المتاحة للصندوق نحو 3.506 مليار د.ك. منها حوالي 685 احتياطيات.

تجدر الإشـــارة إلى أنه إضـــافة للتعديلات التي حظي به جانب القدرات التمويلية للصـــندوق، فقد حظي الجانب المتعلق بأهداف وأغراض الصـــندوق بتعديل جوهري عام 1997، حيث تم توســـيع الجهات المؤهلة للتعامل مع الصـــندوق من الجهات الحكومية والمؤســـسات العامة إلى التعامل المباشـــر مع القطاع الخاص ودون ضـمانات حكومية. من خلال تمويل المشـــاريع الاســـتثمارية العامة والخاصـــة، إضـــافة لتقديم المعونات والخبرات الفنية حيث يوفر الصـــندوق قروضـــاً ميســـرة للدول الأعضـــاء، كما تتزايد مســـتويات هذا التيســـير في مســـتويات ســـعر الفائدة وفترات الســـماح والســـداد في حالات الدول العربية منخفضة الدخل، إضافة للمنح والمساعدات غير المستردة والدعم المقدم في حالة الأوضاع والظروف الطارئة التي تتعرض لها بعض الدول الأعضاء.

ويبدو من استعراض تلك المجالات بشكل عام وجود تماس وتقاطعات واضحة بين أنشطة الصندوق والعديد من الأبعاد المتصلة بظاهرة الفقر.

وتظهر البيانات المالية للأداء التراكمي للصـــندوق للفترة 1974 – 2017 بلوغ قيمة القروض 7.9 مليار د.ك اســـتفادت منها 17 دولة عربية. كما يوضـح التوزيع القطاعي توجها واضحا لتمويل مشروعات البنى والمرافق الأساسية بنسبة مثلت نحو 70.9%. ونحو 19.4% للمشروعات ذات الطابع الإنتاجي، ونحو 6.8% لمشروعات القطاعات الاجتماعية متضمنة أنشـــطة ومشـــروعات التعليم والصـــحة والإســـكان والتنمية الاجتماعية، ونحو 2.9% للقطاعات والأنشطة الأخرى.

وقد مثلت حصـــة القطاع الخاص من تلك القروض نحو 0.57% وبما يمثل نحو 56 مليون د.ك. فقط. إضافة لمساهمة الصندوق في رأس مال عدد من الشركات الخاصة بقيمة نحو 31.7 مليون د.ك. كما قدم الصـــندوق معونات دون مقابل خلال فترة عمله بقيمة نحو 386.9 مليون د.ك.

وفيما يتعلق بتحليل التوجهات الجغرافية للقروض المقدمة من الصـــندوق فقد توجه نحو 57.3% من إجمالي قيمة القروض المقدمة من الصـــندوق لخمس دول عربية ممثلة في مصر (15.7%)، والمغرب (13.9%)، وتونس (9.6%)، واليمن (9.5%)، والسـودان (8.6%). لتتابع باقي الدول بعد ذلك، وإن كانت الملاحظة الأســاسـية هو أن دولاً منخفضـة الدخل مثل الصـومال وجيبوتي وفلسـطين قد بلغت حصـتهم الكلية نحو 1.7% فقط من إجمالي القروض المقدمة من الصندوق خلال فترة عمله، دون أن يمنع ذلك وجود درجة من التوازن في التوجهات الجغرافية لقروض الصندوق بين الدول الأعضاء.

إن ما يدعم الدور الإيجابي للصـــندوق في التصـــدي لمعالجة أبعاد ظاهرة الفقر في الدول العربية توجه قروضـه للقطاعات والأنشـطة الأكثر تماسـاً بالمواطنين، حيث توضـح البيانات توجه نحو 32.5% من إجمالي قروض الصـــندوق لقطاع الكهرباء والطاقة، ونحو 25.2% لقطاع النقل والموانئ، ونحو 14.1% لقطاع الزراعة والتنمية الريفية، ونحو 11.6% لقطاع الصـرف الصـحي ومياه الشـرب، ونحو 6.8% لقطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية.

كما أظهرت مراجعة الهيكل القطاعي للقروض المقدمة من الصـــندوق تبايناً بين الدول المسـتفيدة، وهو ما يعكس وجود مسـاحة واسـعة من المرونة والموائمة في إدارة موارد الصـــندوق بما يتناســب وطبيعة الاحتياجات والأولويات التنمية في تلك الدول. ففي حالة

مصـــر على ســـبيل المثال (المســـتفيد الأول من قروض الصـــندوق) فقد توزعت القروض المقدمة من الصـــندوق على قطاعات الطاقة والكهرباء (63%)، المياه والصـــرف الصـــحي (9.5%)، أنشطة النقل والموانئ 8.65%)، الأنشطة الصناعية والتعدين (8.0%)، وقطاعات التعليم والصـحة والتنمية الاجتماعية (5.4%)، وانشـــطة الزراعة والري والتنمية الريفية (3.3%)، والأنشـــطة الأخرى (2.15)، ولم تتوجه لقطاع الاتصـــالات أي قروض. في حين جاء هذا الهيكل في حالة دولة مثل الســـودان (المســـتفيد الخامس من قروض الصـــندوق) وفقا للأهمية النســـبية للقطاعات المســـتفيدة على نحو مغاير، حيث توجه لقطاع الطاقة والكهرباء (33.64%)، ولأنشـــطة الزراعة والري والتنمية الريفية (30.5%)، ولقطاع النقل والموانئ (23.73%)، وللأنشـــطة الصـــناعية والتعدين (7.7%)، ولقطاع المياه والصـــرف الصـــحي (3.5%)، ولقطاع الاتصـــالات (0.93%)، ولم تتوجه لقطاعات التعليم والصـــحة والتنمية الاجتماعية والقطاعات الأخرى أي قروض.

يبرز هذا التحليل قدرة الصندوق على التوجه الفعلي للأنشطة والقطاعات الأكثر قدرة على معالجة مختلف أبعاد ظاهرة الفقر في الدول العربية، لاســـيما بناء وتطوير وتوسيع محطات وشبكات الكهرباء، وشبكات المياه والصرف الصحي، وبناء السدود، وشق وتطوير الترع والمصـارف، وبناء وتعبيد شـبكات الطرق الرئيسـية والريفية، وتطوير المجاري الملاحية، وتأهيل المدارس، إلى غير ذلك من المجالات وبما يتوافق مع معطيات كل حالة من حالات الدول العربية المسـتفيدة. هذا بجانب الارتفاع الواضح في القدرات التمويلية وقيمة القروض المقدمة من الصندوق لخدمة الأغراض التنموية المختلفة في الدول الأعضاء، وهي مجموعة السمات الممكن البناء عليها لمواجهة ومكافحة صور وأشكال الفقر متعدد الأبعاد لاسيما في مواطن تركزه في الدول العربية. (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

– التقرير السنوي 2017). ومما يدعم ذلك ما سبق أن رصده البنك الدولي استنادا لتجارب مكافحة الفقر في العديد من دول النامية، حيث أظهرت الممارسات أن تدخل البنك الدولي عبر برامج مكافحة الفقر في بعض أقاليم الهند على سبيل المثال اعتمادا على وسائل مثل خلق الدخول والوظائف أو تأمين سلات غذائية، إلى غير ذلك، لم تحقق الهدف المرجو منها في الحد من الفقر بشكل مستدام، مقابل أن توجه البنك لتأمين إمدادات الطاقة الكهربائية (بناء محطات لتوليد الكهرباء) في هذه الأقاليم وقراها الأشد فقراً، كان له مردودا على اطلاق مسار الأعمال ودورة الدخل ومن ثم خفض الفقر وبشكل مستدام (world bank,2018).

من جانب أخر فرغم تعديل اتفاقية الصندوق كما سبق التقديم في 10 مايو 1997على نحو يسمح للصندوق بالمساهمة في تمويل مشروعات القطاع الخاص في الدول العربية، وكذلك إقرار تخصيص مبلغ 500 مليون دولار لتمويل مشروعات القطاع الخاص ذات الطابع الإنمائي الذي يتوافق واهداف الصندوق التنموية، وكذلك قيام الصندوق في العام 2001 بصياغة واعتماد "السياسة العامة والقواعد الارشادية لعمليات القطاع الخاص" التي تمثل تأطيرا للسياسات والقواعد التي تحكم مساهمات وتدخلات الصندوق في تمويل مشروعات القطاع الخاص الإنمائية، إلا أن الواقع يظهر أن القطاع الخاص لا يزال بعيداً عن مجالات عمل الصندوق وأنشطته التمويلية، وهو ما قد يملي مراجعة تلك السياسات وبخاصة ما يتعلق بقيمة التمويل وطبيعة المشروعات المؤهلة للتمويل، مع ضرورة استمزاج توجهات ومقترحات القطاع الخاص ذاته في الدول المستفيدة لاسيما القطاع الخاص في الدول والمجتمعات والأقاليم العربية التي تواجه أشكال الفقر المتعدد الأبعاد.

سابعاً: دور المؤسسات الإنمائية والتمويلية القطرية والدولية – مجموعة التنسيق

إضافة للمؤسسات الإنمائية الواقعة تحت مظلة جامعة الدول العربية، تزخر المنطقة العربية بعدد من الصناديق والأطر التمويلية القطرية والإقليمية والدولية، ذات الطابع الإنمائي التي يمتد نشاطها لأوسع من الدول العربية، ليخاطب الدول النامية عبر أقاليم العالم بشكل عام. حيث تضم الصناديق القطرية كل من الصندوق السعودي للتنمية، والصندوق الكويتي، وصندوق أبو ظبي. والتي تتعاون وتدعم الجهود العربية والدولية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها التي تتفق في كثير منها مع قضايا وأبعاد الفقر متعدد الأبعاد. هذا إضافة للأطر الإقليمية والدولية ممثلة في البنك الإسلامي للتنمية (الذراع المالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي)، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

أدى هذا التعدد إلى تزايد احتمالات الازدواجية في الأنشطة التمويلية والإنمائية والاجرائية للمشروعات الإنمائية التي تمولها تلك المؤسسات الإقليمية والوطنية، بجانب المؤسسات التمويلية الإنمائية العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية. وحرصا على استيفاء معايير الكفاءة والاستخدام الأمثل للموارد المالية والتمويلية المتاحة، توصلت تلك المؤسسات منذ وقت مبكر (عام 1975) إلى ضرورة التنسيق فيما بينها في مجال أنشطتها وخدماتها التمويلية والإنمائية. حيث تم تأسيس أمانة/سكرتارية فنية مختصة بشئون التنسيق بين هذه المؤسسات ومقرها داخل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. لتصبح هذه الأمانة بحد ذاتها أداة هامة لتبادل المعلومات وتنسيق الجهود والاستخدام الأمثل للكفاءات والقدرات المتوافرة لدى مؤسسات المجموعة، إضافة لتنسيق التمويل والإجراءات المصاحبة، خصوصاً فيما يتعلق بالمشاريع والبرامج الكبرى التي

تتجاوز قدرات أية مؤسسة بمفردها. بالإضافة إلى تحقيق أهداف مشتركة وإرساء صلة واضحة بين المساعدة التنموية والعلاقات الاقتصادية الأخرى بالبلدان المستفيدة. وبما يضمن فعالية جهود تلك المؤسسات الإنمائية تجاه الأهداف التنموية المطلوب تحقيقها في الدول المستفيدة.

وتضم هذه المجموعة في الوقت الحالي مؤسسات: البنك الإسلامي للتنمية - صندوق الأوبك للتنمية الدولية – الصندوق الكويتي للتنمية - صندوق أبو ظبي للتنمية - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - صندوق النقد العربي - الصندوق السعودي للتنمية - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا - برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية/أجفند.

وقد قامت مؤسسات مجموعة التنسيق منذ عام 1992، باتباع آلية عقد اجتماعات استشارية مع الدول المستفيدة بما يسمح بمناقشة الخطط الإنمائية في بعض الدول، ومن ثم الاتفاق بين مؤسسات المجموعة والدول على مشاريع ذات أولوية من بين المشاريع المضمنة في خطط التنمية لتلك الدول، وأيضاً، الاتفاق على المساهمة في تمويلها. ولمواجهة العقبات الناشئة عن التباين بين متطلبات الوثائق الإجرائية المعتمدة في مؤسسات المجموعة، فقد أنجزت مؤسسات المجموعة عدداً من الوثائق القانونية النموذجية للعمل بها بشكل مباشر أو للاسترشاد بها. وبذلك يمكن تبين أهمية هذه المجموعة التمويلية ذات الطابع الإنمائي وما تمتلكه من قدرات تمويلية واسعة وقنوات اتصال متعددة مع سائر الدول العربية في مختلف مجالات التنمية ومختلف قطاعات وانشطة الاقتصادات.

ورغم أن أجندة عمل معظم مؤسسات مجموعة التنسيق تتسع للنطاق الدولي دون الاقتصار على الدول العربية، إلا أن الحصة الأكبر هي من نصيب الدول العربية، فوفقاً لحجم التمويل خلال العام 2017 فقط فقد بلغت حصة الدول العربية نحو 43.2% من مجمل التمويل المقدم من مجموعة التنسيق البالغ نحو 19.6 مليار دولار لهذا العام، في حين ترتفع هذه النسبة عند إضافة التمويل المتراكم منذ بدء أنشطة هذه المؤسسات التمويلية، حيث بلغ إجمالي حصة الدول العربية التراكمية نحو 52.9% وذلك حتى نهاية العام 2017. حيث تلقت الدول العربية نحو 108 مليار دولار خلال تلك الفترة من اجمالي التمويل المقدم من هذه المؤسسات البالغ نحو 204 مليار دولار، لتتابع باقي أقاليم بعد ذلك لاسيما في إقليمي اسيا وافريقيا (الشكل رقم 13).

الشكل رقم (13) حصص مجموعات الدول التراكمية في التمويل الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق (الوطنية والإقليمية والدولية حتى عام 2017 (%)

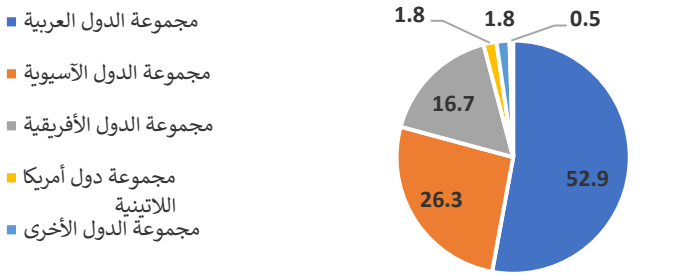

المصدر: صندوق النقد العربي (2018)،"التقرير الاقتصادي العربي الموحد" الامارات، أبو ظبي،2018.

وفيما يتعلق بحجم وأهمية التمويل المقدم من أعضاء مجموعة التنسيق فقد دلت البيانات التراكمية على استئثار البنك الإسلامي للتنمية بالحصة الأكبر في تقديم هذا

التمويل بمســاهمة تراكمية قدرها نحو 86.7 مليار دولار وذلك حتى نهاية العام 2017، أي ما يمثل نحو 42.0% من إجمالي التمويل، يليه مؤســسة الصــندوق العربي للإنماء الاقتصــادي والاجتماعي الواقع تحت مظلة جامعة الدول العربية كما ســبق التقديم، بمســاهمة قدرها نحو 33.1 مليار دولار وبما يمثل نحو 16.0% من إجمالي التمويل المقدم، لتتابع باقي المؤسسات كما يوضح ذلك الشكل (14)، (الملحقين 2،3).

الشكل رقم (14): حصص المؤسسات - أعضاء مجموعة التنسيق في التمويل التراكمي المقدم منذ بدء أنشطتها حتى نهاية العام 2017 (%)

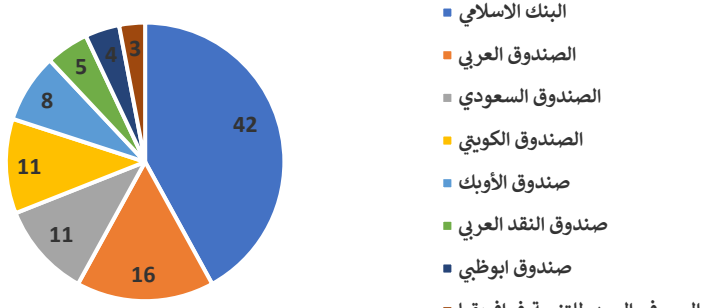

المصدر: صندوق النقد العربي (2018)،"التقرير الاقتصادي العربي الموحد" الامارات، أبو ظبي،2018.

وســعياً لتحديد دور هذه المجموعة التنســيقية في تدعيم جهود الدول العربية التنموية بشــكل عام وجهود معالجة بعض أو كل من أشــكال الفقر متعدد الأبعاد بشــكل خاص. وبتحليل الهيكل القطاعي لتلك القروض والمســاعدات يتضــح توجهها لمختلف المجالات التي تعالج بشــكل مباشــر بعض من ظواهر الفقر متعدد الأبعاد، وذلك على مســتوى التوجهات التراكمية أو تلك القاصــرة على العام 2017 فقط، فعلى مســتوى ذلك الأخير فقد توجه نحو 30.7% لقطاع الطاقة والكهرباء، ونحو 37.9% لقطاعات التعليم

والصحة والإسكان والأنشطة الأخرى، ونحو 17.9% لأنشطة النقل والاتصالات، ونحو 7.4% لأنشطة الزراعة والتنمية الريفية، ونحو 4.2% لقطاع المياه والصرف الصحي، ونحو 1.9% لأنشطة الصناعة والتعدين (الشكل رقم 15)

الشكل رقم (15): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية من المؤسسات التمويلية والإنمائية – أعضاء مجموعة التنسيق للعام 2017. (%)

المصدر: حسابات الباحث استنادا لبيانات صندوق النقد العربي - 2019

أما على المستوى التراكمي وهو الأكثر تعبيراً عن حصيلة جهد هذه المؤسسات في تدعيم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية بشكل عام (بما فيها الدول العربية) فيظهر تنامي نسبي في التوجه نحو المجالات الإنتاجية التي تدعم النمو وخلق فرص العمل، ودون أن يمنع ذلك استمرار أهمية القطاعات الاجتماعية ممثلة في التعليم والصحة وكذلك ارتفاع أهمية تمويل مشروعات البنى الأساسية في مجالات الكهرباء والصرف الصحي، وهي المجالات التي تدعم تحسين مستويات المعيشة وكذلك تدعم مجالات الإنتاج كما يوضح ذلك الشكل رقم (16).

الشكل رقم (16): حصص القطاعات في العمليات التمويلية التراكمية من المؤسسات التمويلية والإنمائية – أعضاء مجموعة التنسيق للعام 2017. (%)

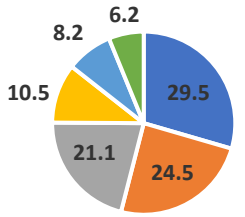

المصدر: حسابات الباحث استنادا لبيانات صندوق النقد العربي - 2019

وفيما يتعلق بالتوجهات القطاعية لذلك التمويل منسوباً لإجمالي التمويل المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق للدول العربية بشكل محدد، سواء على مستوى العام 2017 أو وفق دلالات الحصة التراكمية للتمويل المقدم لتلك القطاعات، يظهر وجود درجة من الانسجام بين كلا التوجهين (التمويل المقدم للدول النامية، ونظيره المقدم للدول العربية بشكل مستقل)، وإن كانت الملاحظة الأساسية هي انحسار حصة قطاع الزراعة في التمويل المقدم للدول العربية مقارنة بحصته في نظيره المقدم للدول النامية، في حين التمويل المتراكم يظهر توافقاً أعلى بين تلك التوجهات، وهو الأمر الذي قد يبرر بإعادة ترتيب أولويات تلك المؤسسات في العمل التنموي وطبيعة القطاعات المستهدفة في الدول العربية على اختلاف مستوياتها التنموية وطبيعة وأشكال الفقر فيها (الجدول رقم 2).

الجدول رقم (2): التوجه القطاعي المتراكم للتمويل المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق للدول النامية والعربية للعام 2017 (%)

البيان/القطاع	الصناعة والتعدين	المياه والصرف الصحي	الزراعة والثروة الحيوانية	النقل والاتصالات	التعليم والصحة والأنشطة الأخرى	الطاقة (كهرباء نفط وغاز)	إجمالي التمويل (مليار دولار)
التمويل الكلي المقدم لأقاليم العالم للعام 2017	1.9	4.2	7.4	17.9	37.9	30.7	19.69
التمويل الكلي المتراكم المقدم لأقاليم العالم حتى نهاية عام 2017	6.2	8.1	10.5	21.1	24.5	29.5	208.0
التمويل المقدم للدول العربية للعام 2017	3.72	7.7	0.46	21.2	31.5	35.42	8.5
التمويل المتراكم المقدم للدول العربية حتى نهاية عام 2017	7.6	9.5	9.1	19.1	22.6	32.1	108.0

المصدر: حسابات الباحث استنادا لبيانات صندوق النقد العربي - 2019

ثامناً: التقييم والتقدم إلى الأمام: خطة وآليات العمل

أظهرت الأجزاء السابقة وجود أطر مؤسسية، وكيانات إنمائية وتمويلية، وكذلك أطر فنية عربية، أسهمت ضمن برامجها وأنشطتها فعلياً خلال العقود السابقة في تدعيم جهود الدول العربية لاسيما على المستوى القطري، للتصدي للعديد من مظاهر الفقر متعدد الأبعاد. إلا أن البيانات والمصادر المتاحة لا توفر أو توثق قياسات أو تقديرات

محددة لتلك التأثيرات وتلك المساهمات، وتحديد حجم ودور هذه المؤسسات في تقليص ظاهرة الفقر متعدد الأبعاد، ومدى مسئولية هذه المؤسسات عنها. وهي سمة قد تشترك معها المؤسسات الإنمائية الدولية والإقليمية بوجه عام، حيث إنها تتطلب قياسات للأثر (القبلي أو البعدي أو ذلك القائم على المحاكاة)، وهي دراسات مكلفة قد لا يتم اللجوء إليها في أغلب الأحوال، للحد من التكاليف وتوجيه الجزء الأكبر من الموارد والطاقات المتاحة للمشروعات والبرامج المخططة والمنفذة، لاسيما تلك المتوجهة للدول والمجتمعات العربية التي تعاني من تفشي ظاهرة الفقر بأبعادها الكلية أو الجزئية، وفي ظل عدم كفاية مصادر التمويل في أغلب الأحوال.

كما يبقى لهذه المؤسسات العربية قدرة وإمكانات عالية على المساهمة الفاعلة في تنفيذ استراتيجية عربية متكاملة الأركان تتصدى لعلاج ظاهرة الفقر بأبعاده المختلفة، وهو الأمر الذي سيدعم نجاحه ارتفاع التنسيق بين المؤسسات ذات القدرات التمويلية ونظيرتها ذات القدرات الفنية، وذلك في إطار العمل ضمن تصور عربي – قطري شامل يراعي أولويات الدول وخصوصية وطبيعة الفقر وأبعاده في كل دولة. بل إن مثل هذا العمل قد يكون بحد ذاته دافعا لمستويات الكفاءة وعدم الإهدار والتوظيف الأمثل لكامل الطاقات والموارد المالية والفنية والتشريعية والتنظيمية والبشرية المتاحة لدى تلك المؤسسات وكذلك لدى الأطر الحكومية (المركزية والجهوية والمحلية) العربية. الأمر الذي يدفع في المحصلة نحو تفعيل دور كافة شركاء التنمية في الدول العربية، بما فيهم القطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية والمؤسسات والأطر الدولية ذات الصلة بمعالجة قضايا الفقر وتحديات التنمية المستدامة.

من جانب أخر يمكن الإشارة الى عدم توفر وإتاحة المعلومات والبيانات التفصيلية لجهود وطبيعة أنشطة المنظمات العربية المتخصصة وبخاصة المنفذة في الدول والمجتمعات العربية، وليس المخططة ضمن خططها السنوية أو الدورية التي تقدم للاعتماد من مجلس الجامعة/المجلس الاقتصادي والاجتماعي. دون أن يمنع ذلك لفت الانتباه إلى أن ما يتم تطبيقه من برامج وما يتم بذله من جهود من جانب تلك المنظمات والمؤسسات لا يحظى في معظم الأحيان بالتغطية والرصد الكافيين للتعريف به والترويج له لدى المجتمعات العربية بشكل عام وتلك المستفيدة بشكل خاص.

إن الواقع الدولي يشير إلى الدور الفاعل للمنظمات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والتي تعمل فعلياً كأذرع وكأدوات تنفيذية لسياسات وتوجهات المنظمة الأم، كما أنها تحظي بتدعيم سياسي ومادي وبشري يسمح لها بممارسة أنشطتها في معظم دول العالم بالتنسيق والتعاون مع الدول والمجتمعات المستفيدة، ولكن وفق سياساتها وأولوياتها وأجندتها، التي تمثل بدورها انعكاساً لتوجهات وأهداف الأمم المتحدة، والتي تمثلت خلال الفترة التي استُهلت في سبتمبر للعام 2000 بمجموعة الأهداف والغايات التنموية الألفية، وتمثلت لاحقاً ومنذ العام 2015 بأهداف التنمية المستدامة. بل إن المتابع للمشاورات السابقة لإقرار تلك الأهداف للعام 2015 يتبين بوضوح دور هذه المنظمات المتخصصة وكذلك نظيرتها الإنمائية والتمويلية في صياغة تلك الأهداف والتوافق حولها. قبل أن تُكلف لاحقاً بتنفيذها وتوجيه أنشطتها وبرامجها في كافة دول العالم لخدمتها وتحقيقها. ولعل مقارنة ميزانية جامعة الدول العربية ومؤسساتها المقدرة بنحو 100 مليون دولار بميزانية الأمم المتحدة ومؤسساتها (بخلاف تمويل عمليات حفظ السلام البالغ وحدها نحو 6.8 مليار دولار) البالغة نحو 5.4 مليار دولار وذلك وفق بيانات العام 2016. توضح فارق

القدرات في طبيعة الجهود المبذولة فعليا لتحقيق الأهداف التنموية المستدامة، وذلك دون الغوص في تحليل طبيعة وتوجهات ذلك الإنفاق في كلا المؤسستين، ونصيب ميزانية البرامج والمشروعات، مقارنة بنصيب نظيرتها الموجة لتمويل الموازنة الجارية المخصصة لرواتب وأجور العاملين ونفقات التشغيل والصيانة. وكذلك دون الإشارة لكون أن هذه المبالغ ورغم محدوديتها بالنسبة للاستحقاقات وحجم التحديات في المجتمعات العربية، فإنها لا تعكس ما تقوم الدول الأعضاء بسداده على أرض الواقع (بلغت نسبة السداد عام 2017 نحو 48% فقط).

يُملي ذلك ضرورة تطوير صيغ التعاون الفاعل بين المنظمات العربية المتخصصة، والدول العربية لتصبح مكوناً أساسياً من مكونات صياغة الأهداف والبرامج الوطنية التي تتماس وأبعاد ظاهرة الفقر متعدد الأبعاد، وهو الأمر الذي لا يمثل تجاوزا للسيادة الوطنية، بل إنه يمثل تنفيذاً للقرارات الصادرة عن أعلى المستويات الرسمية في الدول العربية، ممثلة في رؤساء وملوك وأمراء، ووزراء الدول العربية، من خلال مجلس الجامعة بكافة مستويات انعقاده (قمة، ووزراء خارجية، والمجالس الوزارية المتخصصة، وفي العقد الماضي من خلال القمم التنموية الأكثر استهدافاً لقضايا التنمية والاستدامة).

لقد أظهر الواقع وجود العديد من القرارات الصادرة عن مختلف تلك المستويات، والتي كثيراً ما يتم إعادة التأكيد عليها بشكل تلقائي ودوري، ولكن دون أن يكون هناك التزام كامل وسريع بترجمة تلك القرارات إلى واقع ملموس ينعكس على المجتمعات العربية، وعلى جهود وبرامج الأذرع التنفيذية المتاحة لدى مؤسسة الجامعة العربية، والممثلة كما سبق التقديم في المنظمات المتخصصة ومؤسسات التمويل والإنماء العربية والإقليمية. وتكمن أهمية وحيوية هذا المنظور في كونه يدفع لرفع الكفاءة في إدارة الموارد المحدودة، ويؤكد على

أسلوب المعالجة الشاملة، والعمل ضمن أوركسترا عربية قطرية دولية. وهو ما يتناغم تماماً مع الاقتصاد الحديث الذي يؤكد أن بناء رأس المال البشري هو المصدر الأساسي لثروة الأمم، وأن الضرورة تُملي بمعالجة منابع الفقر وليس تكريس الجهود المؤسسية والتمويلية للتخفيف من معاناة الفقر، وأن النمو الاقتصادي للدول والمجتمعات العربية لابد أن يصبح أكثر شمولا وعدالة بين الشرائح وبين الأقاليم وبين الجنسين.

إن سرعة التوجه نحو تكامل جهود المؤسسات والأطر العربية هي المخرج الوحيد لرفع كفاءة وفعالية دور هذه المؤسسات، ولمواجهة تحديات الفقر بصورته المباشرة الممثلة في الجوع والعوز، وبصوره المتعددة التي تنساب لباقي المقومات والاستحقاقات الأساسية للمواطن العربي.

استناداً لما سبق يمكن التأكيد على أن خطة العمل الممكن تبنيها من جانب المؤسسات العربية والإقليمية الإنمائية، لاسيما تلك المنضوية تحت مظلة جامعة الدول العربية يجب أن تؤسس على بعض أو جميع العناصر التالية:

أولا: طرح خطوات إجرائية عملية مثل عقد ورش عمل دورية ومبرمجة للمؤسسات الإنمائية والاقتصادية العربية، تقدم خلاله كل مؤسسة برامجها وأنشطتها الموجهة للحد من الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية. وهو الأمر الذي يرتبط بما تمتلكه كل مؤسسة من المؤسسات العربية من خصوصية، سواء فيما يتعلق بطبيعة ومتطلبات صياغة البرامج، أو إقرار البرامج الموجهة للدول العربية، أو إقرار الموازنات المالية وسبل توفيرها لتلك البرامج، إلى ما غير ذلك. بحيث يمكن بلورة واقعية قابلة للتنفيذ لأنشطة مكافحة الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية.

ثانياً: تضمين مباشر وواضح لأبعاد الفقر متعدد الأبعاد ضمن أنشطة المؤسسات الإنمائية والاقتصادية العربية المخططة أو المبرمجة خلال الفترة 2020-2030، وذلك بالتنسيق مع الدول العربية المستهدفة.

ثالثاً: النظر في إمكانية تأسيس وحدة عمل لدى أمانة التنسيق القائمة لدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاقتصادي، والمعنية بدورها بالتنسيق بين المؤسسات المالية والإنمائية، بحيث تقوم هذه الوحدة بمهمة المساعدة في توجيه أنشطة المؤسسات المشاركة في أمانة التنسيق صوب المجالات والأنشطة التي تتسم بقدرات أعلى على مواجهة مظاهر الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية المستفيدة، لتكون بمثابة أداة توجيهية للمفاضلة بين المشروعات والبرامج المؤهلة أو المرشحة للتنفيذ في الدول العربية المستفيدة.

رابعاً: أظهر الواقع عدم وجود أو عدم كفاية آليات لمتابعة وتقييم نتائج المشروعات والبرامج المنفذة من جانب المؤسسات العربية والإقليمية المالية والإنمائية، في الدول العربية، والتي من المفترض أن تسهم في قياس الأثر والمردود الاقتصادي والاجتماعي والتنموي لهذه المشروعات، على الاقتصادات والمجتمعات العربية المستفيدة بما في ذلك أثرها على معالجة الأبعاد المتعددة المتصلة بظاهرة الفقر، ويمكن أن يتم تفويض هذه المهمة إلى وحدة مستقلة يتم تأسيسها في جامعة الدول العربية أو لدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أو أي من المؤسسات الأخرى أعضاء مجموعة التنسيق، حيث لا يفضل أن يتم تكليف الجهة القائمة بالتنفيذ بمهمة التقييم ورصد الأثر، وستوفر مثل هذه الآليات بيانات ومعلومات واسعة يمكن البناء عليها مستقبلا لتصويب مسارات وتوجهات وطبيعة أولويات العمل بالنسبة للمؤسسات المالية والإنمائية العربية والاقليمية.

خامساً: ضرورة توسيع أنماط التعامل المباشر بين المؤسسات الإنمائية العربية والمجتمعات المستفيدة من خلال صيغ الشراكات مع القطاع الخاص العربي وبخاصة على مستوى صغار المستثمرين، أو على مستوى المشروعات الخاصة الأكثر توافقاً مع معالجة قضايا الفقر متعدد الأبعاد.

سادسا: التأكيد على توسيع البرامج والمنح المقدمة للحكومات العربية المستفيدة لتمويل المشروعات التنموية التي تستوفي المعايير والضوابط العامة الخاصة بكل مؤسسة، مع إضافة عدد من المعايير الأخرى الضامنة بدورها لانسياب تأثيرات هذه المشروعات لمعالجة قضايا الفقر متعدد الأبعاد، مثل معايير: (التأثير في بعد أو أكثر من أبعاد الفقر، التأثير في أكبر عدد ممكن من السكان، ضمان عدم المزاحمة مع أنشطة القطاع الخاص وعدم الاخلال بقواعد ومتطلبات المنافسة الكاملة بين المشروعات). حيث يمثل تبني مثل هذه المعايير إعادة توجيه لجهود المؤسسات الإنمائية العربية تجاه قضايا الفقر متعدد الأبعاد ودون أن يتعارض ذلك مع ضوابط وقواعد عملها وآليات اتخاذ القرارات أو صياغة السياسات داخل كل منها.

ملحق رقم (1) واقع الفقر والفقر متعدد الأبعاد Multidimensional Poverty Index -MPI

في الدول العربية وأقاليم مقارنة وفق أحدث المسوحات المتاحة – 2018

الدولة	سنة المسح	معدل الفقر متعدد الأبعاد MPI %	الأبعاد المساهمة في الفقر متعدد الأبعاد – 100			الفئة المعرضة للفقر متعدد الأبعاد %	السكان تحت خط الفقر الوطني %
			الصحة %	التعليم %	مستوى المعيشة %		
القمر	2012	37.3	20.8	31.6	47.6	22.3	42.4
الجزائر	2013	2.1	29.9	46.8	23.2	5.8	5.5
مصر	2014	5.2	39.8	53.2	7.0	6.1	27.8
العراق	2018	8.6	33.1	60.9	6.0	5.2	18.9
الأردن	2017	0.4	90.4	3.1	6.4	0.7	2.5
ليبيا	2014	2.0	39.0	48.6	12.4	11.3	---
موريتانيا	2015	50.6	20.2	33.1	46.6	18.6	31.0
المغرب	2011	18.6	25.6	42.1	32.3	13.2	4.8
فلسطين	2014	1.0	53.3	32.8	13.9	5.4	29.2
السودان	2014	52.3	21.1	29.2	49.8	17.7	46.5
سوريا	2009	7.4	40.7	49.0	10.2	7.7	35.2
تونس	2012	1.3	28.3	30.7	41.0	3.7	48.6
اليمن	2013	47.7	28.3	30.7	41.0	22.1	48.6
الدول النامية	-	23.1	25.8	29.5	44.7	15.3	21.3
الدول العربية	-	15.7	26.2	35.3	38.6	9.4	25.2
افريقيا جنوب الصحراء	-	57.5	22.2	29.6	48.1	17.2	43.7
جنوب آسيا	-	31.0	29.2	27.9	42.9	18.8	22.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-	7.5	35.4	25.7	38.9	7.7	31.5

Source: UNDP & OPHI (2019) "Global Multidimensional Poverty Index– 2019, Illuminating Inequalities". (www.hdr.undp.org)

ملحق رقم (2): العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق حسب الأقاليم/الجهات المستفيدة (2017) - (مليون دولار)

الدولة / المؤسسة التمويلية	البنك الاسلامي	صندوق ابوظبي	صندوق الأوبك	الصندوق السعودي	الصندوق العربي	الصندوق الكويتي	صندوق النقد العربي	المصرف العربي	أجفند	صندوق قطر	الاجمالي
مجموعة الدول العربية	2636.7	426.2	181.4	2636.4	1538.4	327.9	352.0	--	2.9	410.7	8512.6
مجموعة الدول الأفريقية	2112.7	50.0	298.1	233.7	--	233.1	--	477.4	0.2	53.9	3459.1
مجموعة الدول الآسيوية	5113.9	55.5	317.9	1290.4	--	95.6	--	--	0.2	15.7	6889.2
مجموعة دول أمريكا اللاتينية	40.9	155.0	194.0	26.7	--	14.6	--	--	--	11.0	442.2
مجموعة الدول الأخرى	0.01	7.4	--	30.0	--	0.7	--	--	--	0.2	38.3
هيئات ومنظمات	329.8	--	21.7	--	--	1.0	--	--	0.1	1.8	354.4
الاجمالي	10234.0	694.1	1013.1	4217.2	1538.4	672.9	352.0	477.4	3.4	493.3	19695.8

المصدر: استنادا لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2018 – صندوق النقد العربي – الامارات – أبو ظبي – 2018.

ملحق رقم (3): المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق *

حسب مجموعات الدول المستفيد كما هو في 2017/12/31 – مليون دولار

	البنك الاسلامي	صندوق ابوظبي	صندوق الأوبك	الصندوق السعودي	الصندوق العربي	الصندوق الكويتي	صندوق النقد العربي	المصرف العربي	أجفند	صندوق قطر**	المجموع
المجموع التراكمي الكلي	86.716	8.123	16.082	21.944	33.109	22.572	9.790	5.223	27	493	204.077
مجموعة الدول العربية	31.857	4.550	3.059	12.587	33.109	12.610	9.790	10	9	411	107.992
مجموعة الدول الأفريقية	15.391	680	5.658	3.035	-	4.109	-	5.213	0	54	34.140
مجموعة الدول الآسيوية	37.678	818	4.494	5.824	-	4.754	-	-	1	16	53.584
مجموعة دول أمريكا اللاتينية	262	200	2.429	209	-	646	-	-	-	11	3.756
مجموعة الدول الأخرى	736	1.817	357	288	-	448	-	-	-	0	3.648
هيئات ومنظمات	791	56	86	--	--	4	--	1	17	2	958

* بدأت عمليات الصندوق الكويتي في عام 1962، بينما يتراوح بدء عمليات المؤسسات التمويلية الأخرى بين عامي 1974 و1978، وتمثل مبالغ العمليات التمويلية التزامات المؤسسات المانحة طبقاً للاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات المستفيدة.

** بدأ تسجيل عمليات صندوق قطر للتنمية منذ عام 2017.

المراجع العربية

جامعة الدول العربية (2013): وثيقة "القرارات الصادرة عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية" القمة الثالثة: السعودية، الرياض، 2013.

أبو شماله، نواف (2014)، " انعكاسات التمويل الإنمائي الدولي على اقتصادات الدول المتلقية: دراسة حالة الاقتصاد الفلسطيني" ورقة عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، (http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/466/466_WPS1401.pdf)

جامعة الدول العربية (2016): "وثائق القمة العربية – نواكشوط – 2016"، http://www.lasportal.org/ar/summits/Pages/ArabicSummits.aspx

جامعة الدول العربية (2017): "كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية في افتتاح المؤتمر الإعلامي الأول للترويج لإنجازات وأنشطة مؤسسات العمل العربي المشترك- 23/21 يناير 2018.

جامعة الدول العربية (2018): وثيقة "القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة على مستوى القمة" الدورة العادية رقم 29، السعودية، الظهران 2018.

جامعة الدول العربية (2018): وثيقة "ميثاق جامعة الدول العربية وملحقاته"، القاهرة 2018. http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Pages/Charter.aspx

جامعة الدول العربية (2019)، "الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020 – 2030"، يونيو 2019، تنفيذاً لإعلان قمة بيروت الصادر عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية – 20 يناير 2019.

جامعة الدول العربية (سنوات مختلفة): وثائق القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والقمم العربية، والقمم التنموية، سنوات مختلفة.

جامعة الدول العربية، (2019): "دليل المنظمات العربية المتخصصة – معلومات أساسية"، الأمانة العامة، القطاع الاقتصادي، إدارة المنظمات والاتحادات العربية. سبتمبر 2019 (http://www.lasportal.org/ar/devices/organizations/Documents/2019.pdf)

صندوق أبو ظبي للتنمية (2017): "التقرير السنوي- شركاء العالم في التنمية المستدامة"، الامارات، 2017.

الصندوق السعودي للتنمية (2017): "التوزيع القطاعي والجغرافي للمشاريع والبرامج"، السعودية، 2017.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2017): "التقرير السنوي- 2017)، الكويت 2017.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2017): "السياسة العامة والقواعد الارشادية – وفق التعديل بالقرار الصادر عن مجلس الإدارة رقم 44 لسنة 2001". الكويت، الاجتماع رقم 2001/3 المنعقد في 25 يونيو 2001

صندوق النقد العربي (2017): "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، الامارات، أبو ظبي، 2017.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2007): وثيقة "استراتيجية التنمية الزراعية للعقدين القادمين"، أغسطس،2007.

منظمة العمل العربية (2006): "الاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية"، منشورات منظمة العمل العربية،2006.

منظمة العمل العربية (2010): "الاستراتيجية العربية للحد من عمل الأطفال"، 2010، (www.alolabor.org)

منظمة العمل العربية (2018): "ملخص جدول أعمال الدورة 45 لمؤتمر العمل العربي"، القاهرة 5 – 15 ابريل 2018.

الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي (2017): التقرير السنوي – 2017)، السودان، 2017. https://www.aaaid.org/sites/default/files/annual%20report%202018%20web%20site.pdf

الأمم المتحدة - منظمة العمل الدولية (2015)،" العمالة والشئون الاجتماعية في العالم – طبيعة الوظائف المتغيرة» ILO,2015.

المراجع الإنجليزية

Alison Wallace, (2016). “Homeowners and Poverty: A Literature Review’, A report for the Joseph Rowntree Foundation, http://eprints.whiterose.ac.uk/103039/1/JRF_Homeowners_and_Poverty_LIt_review_June_2016.pdf

Chen, Shaohua, and Martin Ravallion. 2000. "How Did the World’s Poorest Fare in the 1990s?" Policy Research Working Paper. World Bank, Washington, D.C.

Hanmer, Lucia, and Felix Naschold. 1999. "Are the International Development Targets Attainable?" Overseas Development Institute, Portland House, London

Jeffry Frieden, (2017). “The political economy of the Bretton Woods Agreements”, Harvard University December 2017. (https://scholar.harvard.edu/files/jfrieden/files/frieden_brettonwoods_dec2017.pdf)

Joseph Rowntree foundation, (2019); https://www.jrf.org.uk/reports

Martin gilens, (2005).” Inequality and democratic responsiveness”, public opinion quarterly, Vol.69, No.5, special issue,2005.

Robert Walker(2015),:" Multidimensional Poverty", GSDRC Professional Development Reading Pack no. 22. Birmingham, UK: University of Birmingham. October 2015, https://assets.publishing.service.gov.uk/media/57a0898140f0b652dd000260/Multidimensional-Poverty_RP.pdf

Singer, H. (1965) 'External aid: for plans or projects?', Economic Journal 75: 53945.

Stephen Browne, (1997): “The Rise and Fall of Development Aid”, Regional Programme and Policy Division Regional Bureau for Asia and the Pacific United Nations Development Programme (UNDP), September 1997. https://www.wider.unu.edu/sites/default/files/WP143.pdf

UN (2018): (http://www.un.org/ar/sections/member-states/specialized-agencies-and-related-organizations-maintaining-liaison-offices/index.html

UN (2019): ،"http://www.un.org/ar/essential-un/

UNDP & OPHI (2019) "Global Multidimensional Poverty Index– 2019, Illuminating Inequalities". (www.hdr.undp.org)

UNDP, (2019): "Sustainable Development Goals". (https://www.undp.org/content/undp/en/home/sustainable-development-goals.html)

World bank (2005)." Pro-Poor Growth in the 1990s- Lessons and Insights from 14 Countries", http://siteresources.worldbank.org/INTPGI/Resources/342674-1119450037681/Pro-poor_growth_in_the_1990s.pdf

World Bank, (2018)." Poverty and Shared Prosperity-Piecing Together the Poverty Puzzle". Washington, DC: World Bank,2018. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/30418/9781464813306.pdf

world bank,(2019), "Ending Poverty, Investing in Opportunity", annual report, world bank group,2019. https://www.worldbank.org/en/about/annual-report#anchor-annual

World Bank., (2019), "human capital index', https://www.worldbank.org/en/publication/human-capital

Arab Labour Organizing- ALO,(2019): http://www.alolabor.org/

Chen Martha, and Harvey Jenna, (2017). "The Informal Sector in Arab Nations: A Comparative perspective", Paper for Arab Watch Report on Informal Employment in MENA Region, WEGIO Network.

ILO, (2017),'world social protection report- universal social to achieve the sustainable development goals 2017 – 2019", International Labour Organization,

صدر عن هذه السلسلة :

1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز

2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)

3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين

4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عمادالامام

5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع

6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي

7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع

8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الإقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي

9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام

10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي

11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا

12 - دور التجارة العربية البينية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر

13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي

14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر

15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
اعداد : أ.د. ماجد خشبة ، تحرير : د. عدنان وديع

16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير : د. أحمد طلفاح

17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئيا : إشارة لحالة العراق
إعداد: د . أحمد الكواز

18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر

19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د . علي عبدالقادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي

20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د . أحمد الكواز

21 - مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د . أحمد الكواز

22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر

23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د .محمد عدنان وديع

24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د .محمد نعمان نوفل

25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د .رياض بن جليلي

26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د .بلقاسم العباس

27 - الديموقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د .علي عبدالقادر علي

28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د .أحمد الكواز

29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ .منى بسيسو

30 - الاصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د .عباس المجرن

31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د .وشاح رزاق

32 - الأزمة المالية الدولية وإنعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د .وشاح رزاق
د .إبراهيم أونور
د .وليد عبد مولاه

33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د .محمد إبراهيم السقا

34 - السوق الخليجية المشتركة
إعداد: د .أحمد الكواز

35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبدالقادر علي

36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزّاق

37 - إندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية
إعداد: د. أحمد الكواز

38 - التجارة البينية الخليجية
إعداد: د. وليد عبدمولاه

39 - تطوير الأسواق المالية التقييم والتقلب اعتبارات خاصة بالأسواق الناشئة
إعداد: أ. آلان بيفاني

40 - تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. أحمد الكواز

41 - قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. إبراهيم أونور

42 - مُحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية
إعداد: د .وليد عبد مولاه

43 - رأس المال البشري والنمو في الدول العربية
إعداد: د . بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق

44 - لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟
إعداد: د . أحمد الكواز

45 - حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية
إعداد: د . حسين الطلافحه

46 - سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية
إعداد: د . حسين الطلافحه

47 - المسؤولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية
إعداد: د . وليد عبدمولاه

48 - البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة: حالة دولة الكويت
إعداد: د . ايهاب مقابله

49 - التدريب أثناء الخدمة لشاغلي الوظيفة العامة: دراسة حالة لواقع التجربة الكويتية
إعداد: د . فهد الفضالة

50 - التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي
إعداد: د . نواف أبو شمالة

51 - وكالات التصنيف الائتماني: عرض وتقييم
إعداد: د . أحمد الكواز

52 - دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني
إعداد: د . إيهاب مقابله

53 - واقع المخاطر الإجتماعية في الجمهورية اليمنية
إعداد: د . محمد باطويح د. فيصل المناور

54 - تجارب تنموية رائدة - ماليزيا نموذجاً
إعداد: د. فيصل المناور د .عبدالحليم شاهين

55 - Small and Medium Enterprises in Lebanon: Obstacles and Future Perspectives
Issue: Omar Malaeb

56 - مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها
إعداد: د. إيهاب مقابله

57 - بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية
إعداد: د. فيصل المناور
أ. منى العلبان

58 - الدور التنموي للسياسات الصناعية الحديثة في ضوء الممارسات الدولية الرائدة: متطلب التحول الهيكلي لاقتصادات الدول العربية
إعداد: د. نواف أبو شماله

59 - التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقاربة في الاقتصاد السياسي
إعداد: د. فيصل المناور
أ. منى العلبان

60 - تطوّر الإنتاجية ومساهمتها في النمو الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. محمد لزعر

61 - تطوير المؤسسات العربية من منظور اقتصاد المعرفة
إعداد: د. علم الدين بانقا
د. محمد عمر باطويح

62 - الإصلاح الإداري مدخلاً لتصويب المسار التنموي : تجارب دولية
إعداد: أ. عمر ملاعب

63 - مخاطر الهجمات الالكترونية (السيبرانية) وآثارها الاقتصادية: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. علم الدين بانقا

64 - دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: حالة المملكة الأردنية الهاشمية
إعداد: د. إيهاب مقابله

65 - الدوافع والاحتياجات المهنية حسب مدركات المتدربين المشاركين في البرامج التدريبية بالمعهد العربي للتخطيط
إعداد: د. فهد الفضالة

66 - أهمية تطوير مناهج وأساليب التعليم والتعلّم بالنسبة للعملية التنموية - مع التركيز على منهج مونتيسوري
إعداد: أ. نبيله بيدس

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: 24844061 24843130 (965) : 24842935(965)

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

/APIKW

/Arab_API

www.arab-api.org

Arab Planning Institute

Arab Planning Institute

/arab_api